# أثر عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة

# في

# الدرس النحوي


إعداد الدكتور

لملوم محمد لملوم محمد

## المُقدِّمـــة:

الحمد لله على فيض نعمه وعطائه، والصلاة والسلام علـــى خيـــر رسله وأنبيائه، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعدُ ...

فإن من الأمور المُسلَّمة عند المسلمين أن القرآن الكريم هو الأصل الأول الذي استنبط منه العلماءُ العلوم العربية والشرعية، كالفقه والأصول واللغة والنحو والصرف والعقيدة؛ ولذلك كان واجبًا على العلماء قاطبةً ألَّا تكون أقوالهم متعارضة مع ما قرره القرآن الكريم؛ إذ لا عبرة بقول أحـــدٍ من الخلق إذا كان مخالفًا لكتاب الله ﷻ.

ولمَّا كان علم النحو علم استنبطه المتقدمون من كلام العرب شـــعرًا ونثرًا، ومن آيات الذكر الحكيم؛ كان الواجب عليهم مراعاة هذين الجانبين:

**الأول:** جانب كلام العرب، وذلك بأن تكون القواعد شاملة لكل كلام العرب في عصور الاحتجاج عندهم.

**الثاني:** جانب القرآن الكريم، وذلك بـــأن تكـــون قواعـــدهم غيـــر متعارضة مع هذه الآيات عقائديًا أو فقهيًا أو تفسيريًا.

وقد لاحظ متقدمو النحاة أن بعض القواعد المســـتنبطة مـــن كـــلام العرب تتعارض مع الجانب العقدي إذا ما طُبقت في القرآن الكريم الـــذي

هو بلسان العرب: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[1]؛ ولذلك كان واجبًا عليهم التوفيق بين هذه القواعد وبين تطبيقها في القرآن الكريم.

فجاء هذا البحث متناولًا هذه القضية، وموضحًا أثرها في الدرس النحوي عند النحاة؛ فكان عنوانه: «**أثر عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في الدرس النحوي**».

## أسباب اختياري هذا الموضوع:

اخترت هذا الموضوع؛ رغبة في دفع التعارض بين آيات الذكر الحكيم وبين القواعد النحوية التي استنبطها النحاة من كلام العرب شعرًا ونثرًا، ومبينًا أن النحاة التزموا التزامًا تامًّا بعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في الدرس النحوي.

## أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى أمرين:

**أحدهما:** بيان صحة القواعد النحوية.

**والثاني:** بيان عدم تعارض هذا القواعد مع عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة.

## المنهج المتبع:

اتبعتُ في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف الظاهر وتحليلها؛ ولذلك:

---

(١) الآية: ١٩٥ سورة الشعراء.

١- وضعت عنواناً مناسبًا لكل مسألة من المسائل التطبيقية المذكور في هذا البحث.

٢- ذكرت كلام النحاة في كل مسألة من المسائل المذكورة؛ موضحًا الجانب العقدي الذي يوهم ظاهرة التعارض مع كلام النحاة.

٣- ذكرت نصوص النحاة الذين اهتموا بدفع هذا التعارض بين القاعدة النحوية المذكورة وبين عقيدة أهل السنة والجماعة المتعلقة بهذه القاعدة.

٤- ختمت كل مسألة ببيان أثر عقيدة أهل السنة والجماعة في المسألة المذكورة.

٥- التزمت في كل مسألة من المسائل المذكورة بذكر كلام النحاة من أهل السنة والجماعة.

٦- ذكرت أحياناً كلام بعض نحاة المعتزلة كالسيرافي وأبي علي الفارسي وابن جني والزمخشري، وذلك في المسائل التي اتفقوا فيها مع أهل السُّنَّة والجماعة في الجانب العقدي.

## المصادر الأساسية:

لمَّا كان هذا الموضوع متعلقًا بعقيدة أهل السنة والجماعة في التراث النحوي؛ كانت مصادره الأساسية اثنتين.

**إحداهما:** كتب العقيدة عند أهل السُّنَّة والجماعة، وأشهرها: غاية المرام في علم الكلام للآمدي- وهو من كبار علماء العقيدة عند أهل السُّنَّة والجماعة - وحاشية البيجوري على جوهرة التوحيد.

**والثانية:** كتب التراث النحوي عند أهل السُّنَّة والجماعة، كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح المفصل لابن يعيش وغيرها.

## الدراسات السابقة:

اهتمت بعض الدراسات السابقة بالربط بين العقيدة والنحو والإعراب، ومن أشهر هذه الدراسات – فيما أعلم –:

١- أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي[١] للدكتور/ مصطفى أحمد عبد العليم بخيت.

٢- التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري[٢] للدكتور/ عبد الله سليمان محمد.

٣- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم[٣]، جمعًا ودراسة للدكتور/ محمد بن عبد الله بن حمد السيف.

٤- الاختلاف المذهبي وأثره في التأويل النحوي لآيات القرآن الكريم[٤]، للدكتور/ محمد السيِّد عبد الرازق السيِّد.

---

(١) هذا البحث تم طبعه بدار البصائر – القاهرة – ط الأولى ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

(٢) هذا البحث رسالة علمية حصل بها الباحث على درجة التخصص «الماجستير» من كلية الآداب جامعة الموصل بالعراق عام ٢٠٠٢م.

(٣) هذا البحث تم طبعه في «الدار التدمرية» – الرياض – المملكة العربية السعودية – ط الأولى سنة ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م. وهو في الأصل رسالة علمية بعنوان: «تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم في ضوء الاتجاه العقدي جمعًا ودراسة»، حصل بها الباحث على درجة العالمية "الدكتوراه" – من كُليَّة اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٤) هذا البحث منشور في العدد الثامن لحولية الدراسات الإسلامية والعربية – بنات – الزقازيق – سنة ١٤٤٠ه/ ٢٠١٨م – الجزء الأوَّل.

٥- أثر الفكر الاعتزالي في إعراب القرآن الكريم[١] للـــدكتور/ لملـــوم محمد لملوم.

## مكونـــات البحـــث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون مكوناً من مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

فأمَّا المقدمة؛ فذكرتُ فيها أسباب اختياري هذا البحث ومنهجي فيه.

وأمَّا التمهيد؛ فجعلته مشتملًا على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بأهل السُّنَّة والجماعة.

المبحث الثاني: أشهر علماء أهل السُّنَّة في علمي العقيدة والنحو.

المبحث الثالث: التعريف بعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة.

المبحث الرابع: التعريف بالمعتزلة.

وأما **الفصل الأول**؛ فعنوانه: «**صفة العلـــم وأثرهـــا فـــي الأبـــواب النحوية**»، وهو مشتمل على تمهيد وستة مباحث:

المبحث الأول: وصف الله ﷻ بالعلم لا بالعقل.

المبحث الثاني: استحالة التعجب على الله ﷻ.

المبحث الثالث: استحالة الرجاء والشك على الله ﷻ.

---

(١) هذا البحث منشور في العدد السادس والثلاثين لمجلة كلية الدراسات الإســـلامية والعربية – بنين – القاهرة – جامعة الأزهر – لعام ٢٠١٩م.

المبحث الرابع: استحالة معنيي «أم» في حق الله ﷻ.

المبحث الخامس: استحالة الشك على الله ﷻ.

المبحث السادس: استحالة الغلط أو النسيان أو كليهما على الله ﷻ.

وأمَّا **الفصل الثاني**؛ فعنوانه: «**وحدانية الله ﷻ وأثرها في الأبواب النحوية**»، وهو مشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استحالة الغرض الأصلي لنعت المعرفة في حق الله ﷻ.

المبحث الثاني: تنزيه الله ﷻ عن الولد.

المبحث الثالث: استحالة الجزئية على الله ﷻ.

وأمَّا **الفصل الثالث**؛ فعنوانه: «**صفة القدرة وأثرها في الأبواب النحوية**»، وهو مشتمل على تمهيد ومبحث واحد فقط. هو: استحالة المفاضلة بين مقدورات الله ﷻ.

وأمَّا **الفصل الرابع**؛ فعنوانه: «**رؤية الله ﷻ وأثرها في الأبواب النحوية**»، وهو مشتمل على تمهيد ومبحث واحد فقط. هو: دلالة «لن» على النفي المؤكد المؤبد.

وأمَّا **الفصل الخامس**؛ فعنوانه: «**ما لا يجوز على الله ﷻ وأثره في الأبواب النحوية**»، وهو مشتمل على تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: استحالة معنى الظرفية والتشبيه على الله ﷻ.

المبحث الثاني: إطلاق معنى «أسلوب التعجب "ما أفعله"» على الله ﷻ.

المبحث الثالث: تنزيه القرآن الكريم عن بدل الغلط والنسيان.

المبحث الرابع: استحالة التنبيه والبُعد في حق الله ﷻ.

وأمَّا الخاتمة؛ فذكرت فيها أهم نتائج البحث.

وبعدُ ... فإنَّ الكمال لله – وحده – والعصمة لأنبيائه وملائكته؛ فإذا كنتُ أحسنتُ في هذا البحث، فلله الحمد والمِنَّة والفضل، وإن كان الأمر غير ذلك، فحسبي أنني بشر، أصيبُ وأخطئ، والفاضل من عُدَّت سقطاته، وأسأل الله ﷻ الوهَّاب الرزَّاق أن يرزقني السداد والصواب في القول والفعل، إنه على كل شيء قدير.

**الباحث**

## التمهيـــد:

وفيه أربعة مباحث:

الأول: التعريف بأهل السُّنَّة والجماعة.

الثاني: أشهر أعلام أهل السُّنَّة والجماعة في علمي العقيدة والنحو.

الثالث: التعريف بعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة.

الرابع: التعريف بالمعتزلة.

## المبحـــث الأول:

## التعريــف بأهــل السُّنَّــة والجماعــة

تُطلق هذه التسمية على كل من يلتزم بسنة النبي ﷺ حُجّيةً وعملًــا، ويتبع الجماعة.

«والمقصود بالجماعة: جمهور المسلمين ممن لم ينــتم إلــى فرقــة بعينها من الفرق الكلامية التي اعتُبرت في بعض آرائها حائدة عن طريق السُّنَّة، وما مضى عليه الجماعة، وهي ليست فِرقة بالمعنى الــدقيق لهــذه الكلمة، وإنَّما هم جماعة المسلمين الذين ترسَّموا سُنَّة النبــي ﷺ وطريقــة أصحابه في العقائد»(١).

### أهم مدارسهم العقائدية في القديم(٢):

من المعلوم أن الفِرق والمذاهب تنشر أفكارها – في الغالب – فــي بيئات علمية، ومن أشهر مدارس أهل السُّنَّة والجماعة العقائدية في القــديم مدرستان:

الأولى: مدرسة الإمام الأشعري:

تنتمي هذه المدرسة إلى مؤسسها الأول، وهو الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبــد الله بــن موسى بن بلال بن أبي بردة بن الصحابي الجليل أبي موسى الأشــعري. كان من الأئمة المجتهدين في علمي العقيدة والكلام، ولد بالبصــرة ســنة

(١) موسوعة الفِرق والمذاهب في العالَم الإسلامي، ص١٢٣.

(٢) يُراجع: المصدر السابق، ص١٢٤.

٢٦٠هـ، وكان معتزليًا في بداية طلبه للعلم، ثم ترك مذهبهم إلى مذهب أهل السُّنَّة، وجاهر بخلافه للمعتزلة، وصنَّف مصنفات جليلة في عقيدة أهل السُّنَّة؛ منها: الإبانة، ومقالات الإسلاميين، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ورسالة في الإيمان وغيرها، ومات سنة ٣٢٤هـ[١].

**الثانية: مدرسة الإمام أبي منصور الماتريدي:**

تُعرف هذه المدرسة بالماتريدية[٢]؛ نسبةً إلى الإمام محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، إمام الهدى، أحد أبرز علماء أهل السُّنَّة في العقيدة والكلام، له من المصنفات: كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، ورد أوائل الأدلة، وبيان وَهْمِ المعتزلة، وتأويلات القرآن، وغيرها، مات بسمرقند سنة ٣٣٣هـ[٣].

وهاتان المدرستان كان لهما فضلٌ كبير في الحفاظ على عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، وفي الرد على أهل الأهواء والبِدَع من المعتزلة وغيرهم.

(١) يُراجع: الأعلام ٢٦٣/٤.
(٢) ينظر: موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي، ص١٢٨.
(٣) يُراجع: الأعلام ١٩/٧.

## المبحث الثاني:

## أشهر أعلام أهل السُّنَّة والجماعة

## في علمي العقيدة والنحو

### أولاً: أشهر علمائهم في علم العقيدة:

برز في علم العقيدة من أهل السُّنَّة والجماعة علماء كثيرون، ومن أشهر هؤلاء:

١- **أبو الحسن الأشعري**(١): وهو مؤسس مذهب الأشاعرة في علم العقيدة والكلام.

٢- **أبو منصور الماتريدي**(٢): وهو مؤسس مذهب الماتريدية في علم العقيدة والكلام.

٣- **حُجَّة الإسلام الغزالي**: محمد بن محمد بن محمد، كنيته أبو حامد، ولقبه حُجَّة الإسلام، أحد مشاهير العلماء الكبار عند أهل السُّنَّة والجماعة، ولد سنة ٤٥٠هـ، ولازم إمام الحرمين(٣)، حتى صار

---

(١) تقدمت ترجمته في ص ٧ من هذا البحث.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٧ من هذا البحث.

(٣) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، الملقب بإمام الحرمين، والده الشيخ أبو محمد الحويني، من كبار أعلام الشافعية، ولد سنة ٤١٩. له من المصنفات: البرهان في أصول الفقه، ونهاية المطلب في الفقه الشافعي، والشامل في أصول الدين. ومات سنة ٤٧٨هـ. يُراجع: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٥/١-٢٥٦ رقم "٢١٨".

عالمًا كبيرًا، كان متكلمًا أصوليًا فقيهًا شافعيًا، له من المصنفات: إلجام العوام عن علم الكلام، ومقاصد الفلاسفة، وتهافت الفلاسفة، وشرح أسماء الله الحُسنى، والمنقذ من الضلال، والوسيط في المذهب، والمستصفى في أصول الفقه، وأشهر مصنفاته: إحياء علوم الدين. ومات سنة ٥٠٥هـ(١).

٤- **أبو الفتح الشهرستاني:** محمد بن عبد الكريم بن أحمد، من فلاسفة المسلمين، كان إمامًا في علم الكلام وأديان الأمم، ومذاهب الفلاسفة، لقبه الأفضل وشهرته الشهرستاني، ولد سنة ٤٧٩هـ. له من المصنفات: الملل والنحل، ونهاية الإقدام في علم الكلام، والإرشاد إلى عقائد العباد. ومات سنة ٥٤٨هـ(٢).

٥- **فخر الدين الرازي:** محمد بن عمر بن الحُسين، سلطان المتكلمين في زمانه، كنيته أبو عبد الله، ولقبه فخر الدين، وشهرته الفخر الرازي، كان مفسرًا متكلمًا أصوليًا، إمام وقته في العلوم العقلية، وأحد الأئمة في علوم الشريعة. ولد سنة ٥٤٤هـ. روي عنه أنه قال: لقد اختبرتُ الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فلم أجدها تروي غليلًا. ولا تشفي عليلًا، ورأيت أصح الطرق طريقة القرآن. وله من المصنفات: تأسيس التقديس في تأويل الصفات، والمعالم في أصول

(١) يُراجع: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/٢٩٣-٢٩٤ رقم "٢٦١".
(٢) يُراجع: الأعلام ٦/٢١٥.

الدين، والمعالم في أصول الفقه، والتفسير الكبير. ومات سنة ٦٠٦هـ[١].

٦- **الآمدي**: علي بن محمد بن سالم، سيف الدين أبو الحسن الآمدي، أصولي متكلِّم. ولد سنة ٥٥١هـ. له من المصنفات: أبكار الأفكار، وغاية المرام. وكلاهما في علم الكلام، والإحكام في أصول الأحكام. في أصول الفقه. ومات سنة ٦٣١هـ[٢].

٧- **البيجوري**: إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري، شيخ الجامع الأزهر، من فقهاء الشافعية. ولد سنة ١١٩٨هـ، تعلَّم في الأزهر الشريف، له من المصنفات: حاشية على مختصر السنوسي، في المنطق، وتحفة المريد على جوهرة التوحيد، والمواهب اللدنية، مات سنة ١٢٧٧هـ[٣].

## ثانياً: أشهر علمائهم في علم النحو:

نبغ عدد كثير من أهل السُّنَّة والجماعة في علم النحو، ومن أشهرهم:

١- **إمام النحاة سيبويه**: عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، كنيته أبو الحسن وأبو بشر، العالم النحوي اللغوي المشهور، المُلقَّب بإمام النحاة،

(١) يُراجع: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٦٥-٦٧ رقم "٣٦٦".
(٢) يُراجع: الأعلام ٤/٣٣٢.
(٣) يُراجع: المرجع السابق ١/٧١.

صنّف «الكتاب» الذي لقبه العلماء بـ «قرآن النحو». ومات سنة ١٨٠هـ على الراجح[١].

٢- **أبو العباس المبرد:** محمد بن يزيد بن عبد الأكبر. كنيته أبو العباس، وشهرته المبرد، إمام العربية في عصره، وأحد أعلام المذهب النحوي البصري، له من المصنفات: الكامل، المقتضب، إعراب القرآن، معاني القرآن. ومات سنة ٢٨٥هـ[٢].

٣- **أبو بكر ابن السراج:** محمد بن السري بن سهل، كنيته أبو بكر، وشهرته ابن السّرّاج، أحد أئمة الأدب والعربية، قيل في حقه: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. له من المصنفات: الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه، والموجز في النحو، والشعر والشعراء. ومات سنة ٣١٦هـ[٣].

٤- **عبد القاهر الجرجاني:** عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، كنيته أبو بكر، شيخ البلاغيين، له من المصنفات: المقتصد في شرح الإيضاح، والعوامل المائة، والمغني. وكلها في النحو، وله أيضًا: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة. وكلاهما في البلاغة، والعمدة في تصريف الأفعال. ومات سنة ٤٧١هـ[٤].

٥- **ابن يعيش:** يعيش بن علي بن يعيش، النحوي الحلبي، كنيته أبو البقاء، ولقبه موفق الدين، وشهرته ابن يعيش، ولد سنة ٥٥٣هـ. وكان

---

(١) بغية الوعاة ٢/٢٢٠-٢٢٢.

(٢) بُغية الوعاة ١/٢٥٥-٢٥٧.

(٣) الأعلام ٦/١٣٦.

(٤) المرجع السابق ٤/٤٨-٤٩.

من كبار أئمة العربية، ماهرًا في النحو والصرف. له من المصنفات: شرح المفصل، وشرح تعريف ابن جني. ومات سنة ٦٤٣هـ[١].

٦- **ابن مالك:** محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العالم الكبير المشهور، كنيته أبو عبد الله، ولقبه جمال الدين، وشهرته ابن مالك، إمام النحاة في عصره، ولد سنة ٦٠٠هـ، وله من المصنفات: الألفية المشهورة في علم النحو، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرحه، ومات سنة ٦٧٢هـ[٢].

٧- **الرضي:** الإمام النحوي المشهور، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، لم يُؤلف مثلها في النحو جمعًا وتحقيقًا وحُسن تعليل. لقبه نجم الأئمة، له من المصنفات: شرح الشافية في علم الصرف. ومات سنة ٦٨٦هـ[٣].

٨- **أبو حيان الأندلسي:** محمد بن يوسف بن علي، العالم المفسر النحوي المشهور، كنيته أبو حيان، ولقبه أثير الدين، وشهرته أبو حيان الأندلسي، عالم بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ولد سنة ٦٥٤هـ. له من المصنفات: البحر المحيط في التفسير، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل لابن مالك، ومات سنة ٧٤٥هـ[٤].

---

(١) يُراجع: بغية الوعاة ٣٣٩/٢.

(٢) يُراجع: الأعلام ٢٣٣/٦.

(٣) يُراجع: بغية الوعاة ٥٤٧/١.

(٤) يُراجع: الأعلام ١٥٢/٧.

٩- **ابن هشام:** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، العالم النحوي المشهور، كنتيه أبو محمد، ولقبه جمال الدين، وشهرته ابن هشام الأنصاري، ولد سنة ٧٠٨ه. أتقن العربية ففاق أقرانه، قيل فيه: هو أنحى من سيبويه: له من المصنفات: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك، وشذور الذهب. ومات سنة ٧٦١ه[١].

(١) يُراجع: بغية الوعاة ٢/٦٤-٦٦.

## المبحث الثالث:
## التعريف بعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة

**وفيه مطلبان:**

### المطلب الأوَّل:
### عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة

من المشهور عند المتقدمين من العلماء أن الدين قسمان: أصول، وفروع. والمراد بالأصول عندهم مسائل علم العقيدة والكلام، والمراد بالفروع مسائل وأبواب علم الفقه(١).

فالأصول التي أدى الاختلاف فيها إلى انقسام المسلمين إلى فريقين: أهل السُّنَّة، وأهل الأهواء والبدع. هي: «التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والسمع، والعقل»(٢).

قال الشهرستاني مبيناً عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في هذه الأصول: «وأما التوحيد؛ فقد قال أهل السُّنَّة ... إن الله ﷻ واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له، وواحد في أفعاله لا شريك له ... وأما العدل؛ فعلى مذهب أهل السُّنَّة أن الله ﷻ عدل في أفعاله، بمعنى أنه متصرّف في مُلكه ومِلكه، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد. فالعدل: وضع الشيء موضعه، وهو التصرّف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم، والظلم بضده، فلا يتصوّر منه جور في الحكم وظلم في التصرُّف... وأما الوعد والوعيد؛ فقد قال أهل السُّنَّة: الوعد والوعيد كلامه

---

(١) يُراجع: مختصر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي للدكتورة/ سحر سامي، ص١٦٥.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني، ص٥٣.

الأزلي، وعد على ما أمر، وكل من هلك واستوجب العقاب فبوعيده، فلا يجب عليه شيء في قضية العقل ... وأما السمع والعقل؛ فقد قال أهل السُّنَّة: الواجبات كلها بالسمع، والمعارف كلها بالعقل، فالعقل لا يُحسِّن ولا يُقبّح، ولا يقتضي، ولا يُوجب، والسمع لا يُعرّف، أي: لا يُوجد المعرفة، بل يُوجب»(١).

وقال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ مُجمِلًا عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة:

«قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عَزَّوَجَلَّ وبسُنَّة نبينا ﷺ وما روي عن السادة الصحابة، والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون ... وجملة قولنا: إنا نقرّ بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ لا نرد من ذلك شيئًا»(٢).

وبالجملة فعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة هي عقيدة مستنبطة من القرآن والسُّنَّة الصحيحة. ولا تتعارض معهما، ولا مع لغة العرب. وهي ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه – رضوان الله عليهم – في أمور الإلهيات(٣) والنبوات(٤) والسمعيات(٥).

---

(١) المرجع السابق، ص٥٤ بتصرّف.

(٢) الإبابة لأبي الحسن الأشعري، ص٤٤ بتصرّف.

(٣) الإلهيات: الأمور والمسائل العقدية التي تتعلق بما يجب لله عَزَّوَجَلَّ وما يجوز في حقه وما يستحيل عليه عَزَّوَجَلَّ.

(٤) النبوات: أيضًا مثل الإلهيات تتعلق بالواجب والجائز والمستحيل في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

(٥) السمعيات: هي مسائل العقيدة التي تتعلق بالدار الآخرة كالجنة والنار والميزات والصراط وغيرها.

## المطلب الثاني:

## أسماء [1] الله ﷻ وصفاته[2] عند أهل السُّنَّة والجماعة

اختار جمهور أهل السُّنَّة والجماعة أن أسماء الله تعالى – وصفاته توقيفية، أي: يتوقف جواز إطلاقها على الله ﷻ على ورودها في القرآن الكريم أو السُّنة الثابتة عن رسول الله ﷺ أو إجماع[3] العلماء عليها؛ فلا يُثبت لله ﷻ اسمًا ولا صفة إلَّا إذا ورد بذلك توقيف من الشارع[4].

(١) الاسم: هو ما دلّ على ذات المسمّى، نحو رجل وفرس. وبالنسبة لله ﷻ يكون لفظ الجلالة من قبيل الأسماء؛ لدلالته على الذات العليا. يُراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١، وحاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، ص١٥٤.

(٢) الصفة: ما دلت على الذات ومعنى زائدًا على الذات. نحو: القائم، العالم. يُراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١.

(٣) فمثال الثابت بالإجماع: الصانع والموجود والواجب والقديم. يُراجع: حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، ص١٥٥.

(٤) يُراجع: حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، ص١٥٤-١٥٥.

## المبحث الرابع:

## التعريف بالمعتزلة

ذكرت هنا هذا المبحث، وإنْ كان البحث متعلقًا بعقيدة أهلِ السنةِ والجماعةِ، والمعتزلةُ ليسوا من أهل السنة والجماعة، بل هم من أهل الأهواء والبدع؛ وذلك لأمرين:

**أحدهما:** اتفاقهم مع أهل السُّنَّة في بعض مسائل العقيدة؛ كالأمور المستحيلة على الله ﷻ، نحو: الغلط، والنسيان، والشك، والترجي.

**والثاني:** ظهور أثر هذه المسائل المتفق عليها عندهم وعند أهل السُّنَّة في الدرس النحوي عندهم.

ولذلك ذكرت كلامهم مع كلام نحاة أهل السُّنَّة في هذه المسائل المشتركة بينهم – كما سيظهر من خلال هذا البحث –. وبناءً على ما ذكرتُ؛ يكون التعريف بهم من ضروريات هذا البحث، وليس خارجًا عنه.

### التسمية والنشأة:

يُطلق هذا اللقب – المعتزلة – على جماعة من المفكرين المسلمين الذين ظهروا في الدولة الإسلامية في أواخر القرن الأول الهجري على يد رئيسهم الأول واصل بن عطاء[1]، وقد اعتمدت هذه الفِرقة على العقل

(١) هو شيخ المعتزلة وأستاذهم الأول، ولد سنة ٨٠هـ بالمدينة، وتلقى العلم على الحسن البصري ﵁ ولكنه ترك مجلسه قبل اكتمال نضجه العلمي والعقلي؛ ولذلك ضلّ وأضلّ. له من المؤلفات: كتاب «التوحيد»، وكتاب «المنزلة بين المنزلتين». ومات سنة ١٣١هـ. يُراجع: سير أعلام النبلاء ٥/٤٦٤-٤٦٥.

المجرد في فهم نصوص العقيدة الإسلامية؛ لتأثرها ببعض الفلسفات الواردة؛ مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السُّنَّة الجماعة – في مجملها، وقد أطلق عليها أسماء مختلفة، منها: المعتزلة، والقدرية، والعدلية، وأهل التوحيد والعدل، والمقتصدة والوعيدية(١).

## أشهر نُحاة المعتزلة:

نبغ بعض المعتزلة في علم النحو، ووصل إلى درجة الإتقان والحذق، وعلى رأس هؤلاء:

١- **أبو سعيد السيرافي:** الحسن بن عبد الله بن المرزبان، العالم النحوي المشهور، أفضل شارح لكتاب سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ؛ له من المصنفات: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، الوقف والابتداء. كان حنفيًا في الفقه، معتزليًا في العقيدة، مات سنة ٣٦٨هـ(٢).

٢- **أبو علي الفارسي:** الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، العالم النحوي المشهور بأبي علي الفارسي، أحد علماء المعتزلة البارزين في علم النحو، له من المصنفات: الإيضاح، والحجة في علل القراءات، والإغفال، وكتاب الشعر، ومات سنة ٣٧٧هـ(٣).

٣- **أبو الفتح ابن جنّي:** هو العالم النحوي المشهور أبو الفتح عثمان بن جنّي، فيلسوف اللغة والنحو، لازم أبا علي الفارسي المذكور؛ حتى

(١) يُراجع: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ٦٤/١.
(٢) يُراجع: الأعلام ١٩٥/٢-١٩٦.
(٣) يُراجع: بغية الوعاة ٤٧٧/١-٤٧٩.

أتقن النحو والصرف. له من المصنفات: اللمع، والمحتسب، والخصائص، ومات سنة ٣٩٢هـ[١].

٤- **الزمخشري**: محمود بن عمر، العالم اللغوي النحوي المفسر المشهور بالزمخشري، المُلقَّب بجار الله – علاَّمة المعتزلة على مر العصور، كان رأسًا في العربية والمعاني والبيان والبديع والنحو؛ له من المصنفات: الكشاف في علم التفسير، وأساس البلاغة في اللغة، والمفصل في النحو والصرف. كان مجاهرًا باعتزاله، متعصبًا له، شديد العداوة لأهل السُّنَّة والجماعة – عفا الله عنه – ومات سنة ٥٣٨هـ[٢].

(١) يُراجع: سير أعلام النبلاء ١٧/١٧-١٩.

(٢) يُراجع: المرجع السابق ٢٠/١٥١-١٥٦.

## الفصـــل الأول:

## صفـــة العلـــم وأثرهـــا في الأبـــواب النحويـــة

### التمهيد:

### صفـــة العلـــم

اتفق أهل السُّنَّة[١] والجماعة – والمعتزلة[٢] أيضًا – على أن «العلـــم» صفة ثابتة لله ﷻ؛ لأنه وصف نفسه بها في أربعة مواضع فـــي القـــرآن الكريم:

**الموضـــع الأول:** قولـــه – تعـــالى –: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[٣].

**والموضع الثاني:** قوله – تعالى –: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾[٤].

**والموضع الثالث:** قوله – تعالى –: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾[٥].

**والموضـــع الرابـــع:** قولـــه – تعـــالى –: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾[٦].

---

(١) ينظر: الإبانة لأبي الحسن الأشعري، ص١١٨.

(٢) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ص٥٦-٥٧.

(٣) من الآية: ٢٥٥ سورة البقرة.

(٤) من الآية: ١٦٦ سورة النساء.

(٥) الآية: ١٤ سورة هود.

(٦) من الآية: ١١ سورة فاطر.

وهي عندهم: «صفة أزلية متعلقة بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات على وجه الإحاطة على ما هي به من غير سبق خفاء»(١).

قال الآمدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «مذهب أهل الحق أن الباري -تعالى- عالم بعلم واحد قائم بذاته قديم أزلي متعلِّق بجميع المتعلقات»(٢).

هذا، والمتأمل في التراث النحوي؛ يجد أن هذه الصفة كان لها أثر كبير عند النحاة؛ ولذلك نصّوا على إثباتها في مواضع كثيرة – كما سيظهر في المباحث التالية –، ونفوا كل ما يوهم خلافها.

وبعد استقرائي للأبواب النحوية، وجدت أن لهذه الصفة أثرًا في ستة أبواب منها؛ ولذلك قسمت هذا الفصل إلى ستة مباحث:

**الأول: وصف الله ﷻ بالعلم لا بالعقل.**

**الثاني: استحالة التعجب على الله ﷻ.**

**الثالث: استحالة الرجاء والشك على الله ﷻ.**

---

(١) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، ص١٢٦. قال أستاذنا الدكتور محمد ربيع محمد جوهري -حفظه الله-: «والله -تعالى- يعلم الواجبات. فهو يعلم ذاته وصفاته. ويعلم الجائزات، وهي المخلوقات، بل يعلم المستحيل كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ -الأنعام: ٢٨- فهو يعلم أنهم لا يردون إلى الدنيا مرَّة أخرى، ولكن أخبر أنهم لو رُدوا لعادوا إلى الكفر ... والله -تعالى- يعلم ما كان، وما يكون، وما لا يكون لو كان كيف يكون، ولا يتغير علمه -سبحانه- بتغيّر الشيء المعلوم. وهذا العلم الإلهي لا يسبقه جهل أو خفاء، ولا يعتريه ذهول ولا نسيان» عقيدتنا ١٤٠/١ بتصرُّف.

(٢) غاية المرام للآمدي، ص٧٦.

**الرابع: استحالة معنى "أم" في حق الله ﷻ.**

**الخامس: استحالة الشك على الله ﷻ.**

**السادس: استحالة الغط أو النسيان أو كليهما على الله ﷻ.**

## المبحـــث الأول:

## وصـــف الله ﷻ بالعلـــم لا بالعقـــل

اتفق النحاة[١] على أن الاسم أو الصفة الذي يجمع جمع مذكر ســـالم له شروط، واتفقوا أيضًا من هذه الشروط على شرط «العقل»؛ لأن ما ليس بعاقلٍ لا يُصلح لهذا الجمع[٢].

وهذا الشرط المتفق عليه عندهم يتعارض مع ورود هذا الجمع فـــي أسماء الله ﷻ وصفاته، في نحو: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴾[٣]؛ لأن الله ﷻ لا يُوصف بالعقل؛ إذ لم يرد به قرآن ولا سنة، والأصل في أسمائه -تعالى- وصفاته التوقيف – كما هو راجح[٤]-. والمُتأمّل في التراث النحـــوي[٥]، يجد أن النحاة رحمهم الله قد تنبهوا لهذا الأمر؛ ولذلك جاءت أقوالهم منزهـــةً الله ﷻ عن هذا الوصف.

---

(١) يُنظر: همع الهوامع ١/١٥٤-١٦٩.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ١/١٧٧.

(٣) الآية: ٢٣ سورة المرسلات.

(٤) يُراجع: ص ١٥ من هذا البحث.

(٥) يُراجع: الإيضاح لأبي علي الفارسي، ص٨٣، والمقتصد لعبد القاهر الجرجـــاني ١/١٦٠، والبيان للشريف الكوفي، ص٨١، وشرح اللمـــع للبـــاقولي، ص١٠٠-١٠١، والتخمير للخوارزمي ٢/٣٣١، وتوجيه اللمـــع لابـــن الخبـــاز، ص٩٣، وشرح المُفصّل لابن يعيش ٣/٢١٤، والمحصول لابـــن إيـــاز ١/١٩٧-١٩٨، وشرح الكافية للرضي ٣/٤٤٢، وأوضح المسالك لابن هشام ١/١٢٧-١٣٤.

ومن ذلك قول أبي علي الفارسي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأمّا الاسم المجموع فلا يخلو من أن يجمع جمع التكسير أو جمع السلامة، فجمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم. تقول: رجل ورجال، كما تقول: سبع وسباع، وملك وملائكة ... وأما جمع السلامة: وهو الجمع الذي على حدّ التثنية ... يكون في الأمر العام لأُولي العلم»(١).

ومنه أيضًا قول الباقولي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا الجمع(٢) يختص بالعقلاء. وأبو علي(٣) يقول: يختصّ بأولي العلم. وما أحسن قول أبي علي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ ألا ترى أنه قد جاء: ﴿ فَقَدَّرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾(٤) أي: فنعم القادرون نحن. وهو عالم، ولا يُسمّى عاقلًا. فقول أبي علي أعمّ وأحسنُ؛ لاشتماله على الصفتين: صفة القديم، وصفة المخلوق»(٥).

ومنه أيضًا قول الخوارزمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله(٦): "لمن يعلم في صفاته"(٧) أجودُ من أنْ يقال: لمن يعقل؛ لأنه إذا كان لمن يعقل، ثم قلنا: الله أحكم الحاكمين. وجب أن يكون الحاكمون عقلاء، أحدهم الله –تعالى–. وذلك لا يجوز على الله –تعالى. أمَّا إذا كان لمن يعلم، ثم قلنا: الله أحكم الحاكمين.

---

(١) الإيضاح لابن علي الفارسي، ص٨٢–٨٣ بتصرّف.
(٢) جمع المذكر السالم.
(٣) هو أبو علي الفارسي المذكور آنفًا.
(٤) الآية: ٢٣ سورة المرسلات.
(٥) شرح اللمع للباقولي، ص١٠٠–١٠١.
(٦) الضمير يعود على الزمخشري.
(٧) المفصل للزمخشري، ص١٦٥.

وجب أن يكون الحاكمون علماء أحدهم الله –تعالى–. وذلك مما لا بأس به»[١].

ومنه أيضًا قول ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما قال[٢]: "لمن يعلم"[٣]؛ لأن هذا الجمع قد وقع على القديم –سبحانه– نحو قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[٤]، وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[٥]، وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾[٦]، وهو كثير؛ فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم؛ لأن البارئ يُوصف بالعلم ولا يُوصف بالعقل»[٧].

ومنه أيضًا قول الرضي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقول المصنف[٨]: "علم يعقل ومذكر يعقل" الأَولَى فيه أن يقول: "يعلم"؛ ليشمل نحو قوله –تعالى–: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[٩]؛ إذ لا يُطلق عليه –تعالى– أنه عاقل؛ لإيهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها عُلوًّا كبيرًا»[١٠].

---

(١) التخمير للخوارزمي ٣٣١/٢.
(٢) القائل هو الزمخشري.
(٣) المفصل للزمخشري، ص١٦٥.
(٤) الآية: ٤٨ سورة الذاريات.
(٥) الآية: ٥٩ سورة الواقعة.
(٦) الآية: ٦٤ سورة الواقعة.
(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٢١٤/٣.
(٨) هو ابن الحاجب ﷺ.
(٩) من الآية: ٢٨ سورة الذاريات.
(١٠) شرح الكافية للرضي ٤٤٢/٣.

**رأي الباحـــث**:

بعد هذا العرض يتضح أن عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في إطـــلاق الأسماء والصفات على الله ﷻ كان لها أثرٌ عند النحاة في الدرس النحوي في باب «الجموع»، وهذا الأثر يتمثل في صورتين:

إحداهما: تنزيه الله ﷻ عن صفة العقل.

والثانية: إيثار ألفاظ: من يعلم، وأولي العلم، والعالم. على ألفاظ: من يعقل، وأولى العقل، والعاقل؛ لأن صفة العلم صفة ثابتـــة لله ﷻ بخـــلاف صفة «العقل».

## المبحث الثاني:

## استحالة التعجب على الله ﷻ

التعجب عند النحاة هو: «استعظام زيادة في وصف الفاعل، خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قلّ نظيره»(١).

نحو: ما أحسنَ زيدًا. وأحسن بزيد(٢).

وهذا المعنى المذكور له عندهم يتعارض مع وروده في كلام الله ﷻ في نحو قوله: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾(٣)، وقوله: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا﴾(٤)؛ لأن الله ﷻ قد أحاط علمه بكل شيء، ولقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾(٥).

والمتأمّل في التراث النحوي(٦)؛ يجد أن النحاة – رحمهم الله – قد فطِنوا لهذا الأمر؛ ولذلك جاءت أقوالهم منزهةً الله ﷻ عن التعجُّب، ومُصححة لما هو مصطلح عليه عندهم.

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار ٣٩١/١.

(٢) يُراجع: توجيه اللمع لابن الخباز، ص٣٨٢.

(٣) من الآية: ١٧٥ سورة البقرة.

(٤) الآية: ٣٨ سورة مريم.

(٥) الآية: ٥ آل عمران.

(٦) يُراجع: توجيه اللمع لابن الخباز، ص٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤١١/٤، وشح الجمل لابن عصفور ٣١٨/١، والمحصول لابن إياز ٣٧٤/١، وشرح الكافيه للرضي ٢٢٨/٤-٢٢٩، والتذييل والتكميل ١٧٥/١٠، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٩١/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢٦٢٤/٦.

ومن ذلك قول المبرد رَحِمَهُ اللَّهُ: «قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1]. ولا يقال لله عَزَّوَجَلَّ تعجبٌ. ولكنه خرج على كلام العباد. أي: هؤلاء ممن يجب أن يُقال لهم: ما أسمعهم وأبصرهم في ذلك الوقت .... فهذا مجازه، ولا يُقال لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه إنما يعجب من يرد عليه مالا يعلمه، ولا يُقدّر؛ فيتعجب كيف وقع مثله؟ وعلَّام الغيوب يجل عن هذا»[2].

وقول ابن الخباز رَحِمَهُ اللَّهُ: «التعجب معنى من المعاني التي تعرض في النفوس، وهو زائد على الخبر؛ لأنه خبر صادر عن حيرة، وقالوا[3]: لا يكون التعجبُ إلَّا من شيء خفي سببه، وظهر على نظرائه. فأمَّا قوله – تعالى–: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[4] والله عَزَّوَجَلَّ لا يخفى عليه خافية. فالمعنى: أنهم قد بلغوا من الصبر على النار حالة يُتعجب منها. وأنواع مجاز القرآن كثيرة، ومن لم يرمها بعين البصيرة. ارتبك في الشك، وحام حول الظاهر، فأفضى به حيامه إلى الضلال البعيد. نعوذ بالله منه»[5].

وقول ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجِّب عند مشاهدة ما يُجْهَل سببه، ويقلّ في العادة وجودُ مثله، وذلك المعنى

(١) الآية: ٣٨ سورة مريم.
(٢) المقتضب ١٨٣/٤-١٨٤ بتصرّف.
(٣) الضمير يعود على النحاة.
(٤) من الآية: ١٧٥ سورة البقرة.
(٥) توجيه اللمع لابن الخباز، ص٣٨١-٣٨٢.

كالدّهش والحيرة ... ولهذا المعنى لا يصحّ التعجب من القديم ﷻ ؛ لأنه عالم لا يخفى عليه بشيء»[1].

وقول ابن عصفور رحمه الله: «التعجب: استعظام زيادة في وصف الفاعل ... فقولنا: "استعظام"؛ لأن التعجب لا يصح إلَّا ممن يصحّ في حقه الاستعظام؛ ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله –تعالى– فإن ورد فبالنظر إلى المخاطب، وذلك نحو قوله –تعالى–: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [2]، ونحو قوله –تعالى–: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[3]»[4].

## رأي الباحث:

بعد هذا العرض يتضح أن إثبات صفة «العلم» لله ﷻ كان له أثر في الدرس النحوي عند النحاة في باب «التعجب». وهذا الأثر يتمثل في صورتين:

إحداهما: نصّ النحاة على تنزيه الله ﷻ عن التعجب.

والثانية: تصحيح القاعدة النحوية عندهم في التعجب بحمل ما جاء منها في القرآن الكريم على المخلوقين لا على الخالق ﷻ.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤١١ بتصرّف.

(٢) الآية: ٣٨ سورة مريم.

(٣) من الآية: ١٧٥ سورة البقرة.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٨ بتصرّف.

## المبحث الثالث:

## استحالة الرجاء والشك على الله ﷻ

اتفق(١) النحاة على أنَّ «لعلّ» حرف معناه الترجي في المحبوبات والإشفاق في المكروهات، نحو: لعلَّ الله يرحمنا، ولعل العدو يأتي(٢).

وكلاهما – الترجي والإشفاق – يدلّ على أن المتكلِّم شاكّ في كلامه؛ «بدلالة أنك تقول: لعلي أدخل الجنة، وأرجو أنْ أدخل الجنة. ولا تقول: أرجو أنْ يدخل النبيّ ﷺ الجنة، ولا: لعلّ النبيّ ﷺ يدخُل الجنة. لأنك على غير يقين من دخولك الجنة، وغيرُ شاكٍّ في دخول النبي ﷺ الجنة»(٣).

وهذا المعنى المذكور لها عندهم يتعارضُ مع ورودها في كلام الله ﷻ؛ لاستحالة الشك عليه ﷻ ؛ لأنه عالم بكل شيء، كما دلّ على ذلك قوله –جلّ شأنه–: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾(٤).

والمتأمِّل في التراث النحوي: يجد أن النحاة(٥) قد تفطنوا لهذا الأمر؛ ولذلك جاءت أقوالهم منزهةً الله ﷻ عن هذا المعنى المذكور، ومُصَحَّحَة لمعناها المتفق عليه عندهم.

---

(١) يُراجع: همع الهوامع ١/٤٨٤–٤٨٨.

(٢) يُراجع: شرح الجُمل لابن عصفور ١/٢٣٤، والتذييل والتكميل ٥/٢٢–٢٤.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/٧٦.

(٤) من الآية: ٧ سورة المجادلة.

(٥) يُراجع: الكتاب ١/٣٣١، والمقتضب ٤/١٨٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/١٠٤–١٠٦، والمفصل ص٢٥٩، وأمالي ابن الشجري ١/٧٦–٧٧، والتخمير ==

ولكنهم اختلفوا في كيفية التنزيه على مذهبين:

**أحدهما: مذهب سيبويه[١] وجمهور[٢] البصريين خلافًا للأخفش[٣]:**

يرى أصحاب هذا الرأي أن الترجي والإشفاق معنيان لا تخرج عنهما لعلّ، سواء أكانت واردة في القرآن أم في غيره، ولكنها في القرآن الكريم يكون هذان المعنيان راجعين إلى المخاطبين لا إلى الله ﷻ؛ لاستحالة هذين المعنيين في حقه – جلّ شأنه[٤]. قال إمام النحاة سيبويه رحمه الله: «قوله –تعالى–: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٥]. فالعلم[٦] قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم. وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما»[٧].

---

==

للخوارزمي ٧٢/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦٩/٤–٥٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٧/١–٣٨٩، وشرح الكافية للرضي ٣٤٨/٤، والتذييل والتكميل ٢٢/٥–٢٤، والجنى الداني ص٥٧٩–٥٨٦، والمغني لابن هشام ٦٢٤/١–٦٢٥، والمقاصد الشافية ٣١٢/٢.

(١) الكتاب ٣٣١/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٤٨٨/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ص٥٣٤، والمغني لابن هشام ٦٢٥/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٨/٤، وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٥) الآية: ٤٤ سورة طه.

(٦) أي: علم الله ﷻ.

(٧) الكتاب ٣٣١/١.

وقال المبرد رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «قوله: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (١) و"لعل" إنما هي للترجي، ولا يُقال ذلك لله. ولكن المعنى -والله أعلم- اذهبا أنتما على رجائكما، وقولا القول الذي ترجوان به، ويرجو به المخلوقون تذكُّر من طَالبوه»(٢).

**والمذهب الثاني: مذهب الكوفيين(٣) ووافقهم الأخفش(٤) وابن مالك(٥):**

حاصل مذهب هؤلاء أن «لعل» تخرج عن معناها الأصلي وتأتي للتعليل والاستفهام؛ وهذه المعاني صالحة لحمل «لعل» عليها إذا جاءت في كلام ربّ العالمين عَزَّوَجَلَّ ، وجعلوا ذلك فيها قاعدةً مطردة(٦).

قال الأخفش رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾(٧)، نحو قول الرجل لصاحبه: «افرغ لعلنا نتغدّى»، والمعنى: «لنتغدّى، وحتى نتغدّى». وتقول للرجل: اعمل عملك؛ لعلك تأخذ أجرك. أي: لتأخذه»(٨).

---

(١) الآية: ٤٤ سورة طه.

(٢) المقتضب ١٨٣/٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢/٥-٢٤، والجنى الداني، ص٥٧٩-٥٨٦، وهمع الهوامع ٤٨٤/١-٤٨٨.

(٤) معاني القرآن للأخفش، ص٥٣٤.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٧/١-٣٨٩.

(٦) يُراجع: المغني لابن هشام ٦٢٤/١-٦٢٥، وهمع الهوامع ٤٨٤/١-٤٨٨.

(٧) من الآية: ٤٤ سورة طه.

(٨) معاني القرآن للأخفش، ص٥٣٤.

وقال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «و"لعل" للترجي والإشفاق والتعليل والاستفهام»[1].

وقال في الشرح: «وتكون "لعل" أيضًا للتعليل، كقوله -تعالى-: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾[2] ... وتكون "لعل" أيضًا للاستفهام؛ كقوله -تعالى-: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾[3]»[4].

## رأي الباحث:

بعد هذا العرض يتضح لنا أن النحاة – رحمهم الله – مجمعون على استحالة الترجي والإشفاق في حق الله عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ هذه العقيدة كانت لها أثر في الدرس النحوي عندهم. وأن هذا الأثر في مجمله لا يخرج عن اتجاهين:

الأول: تأويل ما ورد مما ظاهره يخالف القاعدة النحوية المتفق عليها؛ لنفي التعارض وتصحيح القاعدة العامة. وهذا اتجاه البصريين.

والثاني: تقعيد ما ورد مخالفًا للمتفق عليه عندهم، مما يجعل القاعدة شاملة لكل النصوص كلٍ على حسب الاستعمال. وهذا اتجاه الكوفيين.

---

(١) التسهيل لابن مالك، ص٦١.

(٢) الآية: ٤٤ سورة طه.

(٣) الآية: ٣ سورة عبس.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/١ بتصرّف.

## المبحـــث الرابـع:

## استحالـة معنيـي "أم" في حـق اللّه ﷻ

تستعمل «أم» في الكلام حرف عطف(١)؛ وتُسمّى حينئذٍ متصلة، ولها في هذا الاستعمال ثلاثة شروط:

الأول: «أن تعادل همزة الاستفهام»(٢).

الثاني: «أن يكون السائل عالمًا واحدًا من المسؤول عنهم بغير عينه»(٣).

الثالث: «ألَّا يكون بعدها مبتدأ وفاعل، وفاعلُ الثاني هو فاعل الأول في المعنى. كقولك: أقام زيدٌ أم قعد؟»(٤).

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة، سُمّيت متصلة؛ لأنها: «تكون معادلة للهمزة وقرينة لها؛ حتى يكونا جميعًا بمعنى «أي»(٥)، و«لاتصال ما بعدها بما قبلها وكونه كاملًا واحدًا»(٦).

---

(١) ينظر: شرح اللمع للواسطي الضرير، ص١٢٤.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥.
(٣) الغرّة لابن الدهان ٩٢٧/٢.
(٤) المرجع السابق، ص٩٢٨.
(٥) المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٢٤٤/٢.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥.

فإذا قيل: أأعطيت زيدًا أم حرمته؟؛ كانت متصلة، وكان: «الجواب عن هذا السؤال؛ إن كان قد فعل واحدًا منهما: التعيينُ؛ لأن الكلام بمنزلة: أيّهما ... ولا يكون: «لا»، ولا «نعم»؛ لأن المتكلم مُدعٍ أن أحد الأمرين قد وقع، ولا يدري أيّ الأمرين هو، ولا يعرفه بعينه، فهو يسأل عنه مَن يعتقد أن علم ذلك عنده؛ ليُعرفه إيّاه عينًا. فإن كان الأمر على غير دعواه؛ كان الجواب: لم أفعل واحدًا منهما»(١).

وفي السؤال بها معادلة وتسوية: «فأمَّا المعادلة فهي بين الاسمين، جعلت الاسم الثاني عديل الأول في وقوع الألف على الأول و«أم» على الثاني، ومذهب السائل فيهما واحد. وأما التسوية فهي أن الاسمين المسؤول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل، أي: الذي عنده في أحدهما مثلُ الذي عنده في الآخر»(٢).

وإذا اختلّ شرط من هذه الشروط الثلاثة لم تكن حرف عطف(٣)؛ وسُميت منقطعة(٤) أو منفصلة(٥)؛ لأنها: «لا تكون متصلةً بما قبلها، ويكون ما بعدها كلام مستأنف(٦)». ولا تأتي إلَّا وقبلها كلام تامّ وبعدها كلام تامّ(٧).

---

(١) المرجع السابق نفسه بتصرّف.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥.

(٣) العطف المنفي هنا هو عطف المفردات؛ لأنها هنا تعطف جملة على جملة. يُراجع: شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٥.

(٤) ينظر: الغرة لابن الدهان ٩٢٩/٢.

(٥) ينظر: رصف المباني، ص١٧٩.

(٦) المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٢٤٧/٢.

(٧) ينظر: الغرّة لابن الدهان ٩٢٩/٢.

فإذا قيل: أزيدٌ عندك أم عمرو عندك؟ كانت منقطعة، وكانت مُقدّرة بـ «بل والهمزة» – مطلقًا عند البصريين[١] –، والتقدير: بل أعمروٌ عندك؟ فـ «بل» للإضراب عن الأول، والهمزة للاستفهام عن الثاني.

والسؤال بها هنا جوابه يكون بـ «نعم» في الإثبات، و«لا» في النفي؛ لأنها تفيد أنّ ما بعدها مشكوك فيه مظنون عند المتكلم[٢].

وهذان المعنيان المذكوران لها عند النحاة يتعارضان مع ورودها في كلام ربّ العالمين –سبحانه– في نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾[٣]، وقوله ﷻ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[٤]؛ لاستحالة الجهل والظنّ والشك على الله ﷻ؛ إذ علمه –جلّ شأنه– قد أحاط بكل شيء، كما تقدَّم.

والمتأمِّل في التراث النحوي[٥]: يجد أن النحاة قد فطنوا لهذا الأمر؛ ولذلك جاءت أقوالهم منزهة الله ﷻ عن هذا المعنى المذكور؛ ومُصححة القاعدة العامة المتفق عليها عندهم.

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٣/٢٠٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٨.

(٣) الآية: ٢٧ سورة النازعات.

(٤) الآية: ٣ سورة السجدة.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/١٦٩-١٧٣، والمقتضب ٣/٢٨٦-٢٩٢، والأصول لابن السراج ٢/٥٧ والمقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٢/٢٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٧-١٨، شرح الكافية للرضي ٤/٤٣٣، والمغني لابن هشام ١/٨٦-١٠٥.

ومن ذلك قول إمام النحاة سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا باب "أم" منقطعة: وذلك قولك: أعمروٌ عندك أم عندك زيدٌ؟ فهذا ليس بمزلة: أيُّهما عندك؟ ...

ويدلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل: إنها لإبل. ثم يقول: أم شاء يا قوم.

فكما جاءت "أم" ههنا بعد الخبر منقطعة؛ كذلك تجيء بعد الاستفهام؛ وذلك أنه حين قال: أعمروٌ عندك؟ فقد ظنّ أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في: زيد. بعد أن استغنى كلامُه. وكذلك: إنها لإبل أم شاء. إنما أدركه الشك حيث مضى كلامُه على اليقين.

وبمنزلة "أم" ههنا قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾[1] فجاء هذا الكلام على كلام العرب؛ قد علم الله -تبارك وتعالى- ذلك من قولهم، ولكن هذا على كلام العرب؛ ليُعَرَّفوا ضلالتَهم ... ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾[2] فقد علم النبي ﷺ والمسلمون أن الله عَزَّوَجَلَّ لم يتخذ ولدًا، ولكنه جاء على حرف الاستفهام؛ ليُبَصَّروا ضلالتهم. ألا ترى أن الرجل يقول للرجل: السعادة: أحبّ إليك أم الشقاء؟ وقد علم أن السعادة أحبّ إليه من الشقاء، وأن المسئول سيقول: السعادة. ولكنه أراد أن يُبَصّرَ صاحبَه وأن يُعْلَمُه»[3].

---

(١) الآيات: ١، ٢، ٣ سورة السجدة.

(٢) الآية: ١٦ سورة الزخرف.

(٣) الكتاب ٣/١٧٢-١٧٣ بتصرّف.

ومنه أيضًا قول المبرد رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن ذلك[1] قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[2]، وقوله: ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴾[3]، ومثله: ﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ ﴾[4]، فخرج هذا مخرج التوقيف والتوبيخ، ومخرجه من الناس يكون استفهامًا، ويكون توبيخًا. فهذا أحد وجهيها[5]»[6].

وقوله -أيضًا-: «فأمَّا قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾[7]، وقوله: ﴿ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا ﴾[8]، وما كان مثله. نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾[9] فإنَّ ذلك ليس على جهة الاستفهام؛ لأن المستخبر غيرُ عالمٍ، إنما يتوقع الجواب فيعلم به. والله عَزَّوَجَلَّ منفيٌ عنه ذلك. وإنما تخرج هذه الحروف في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير، ولكنها لتكرير توبيخ بعد توبيخ عليهم.

---

(١) اسم الإشارة يعود على "أم" المتصلة.

(٢) الآية: ٦٣ سورة ص.

(٣) الآية: ٢٧ سورة النازعات.

(٤) الآية: ٣٧ سورة الدخان.

(٥) الضمير يعود على "أم".

(٦) المقتضب ٣/٢٨٦-٢٨٧.

(٧) الآيات: ١، ٢، ٣ سورة السجدة.

(٨) الآية: ٤٦ سورة القلم.

(٩) الآية: ١٦ سورة الزخرف.

ألا تراه يقول ﷻ: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[1] – وقد علم المستمعون كيف ذلك – ليزجرهم عن ركوب ما يؤدى إلى النار، كقولك للرجل: السعادة أحبّ إليك أم الشقاء؟ لتوقفه أنه على خطأ وعلى ما يُصيّره إلى الشقاء، ومن ذلك قوله: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[2].

فمجاز هذه الآيات –والله أعلم–: «أيقولون افتراه؟ على التوبيخ لهم. وأنهم قالوا، فنبّه الرسول والمسلمين إلى إفكهم، وترك خبرًا إلى خبر لا على جهة الإضراب، ولكن على جهة تكرير خبر بعد خبر، كما يقع أمرٌ بعد زجرٍ، وأمر بعد أمرٍ، للترغيب، والترهيب، والله أعلم»[3].

ومنه أيضًا قول ابن يعيش ﵀: «قوله –تعالى–: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾[4]، فهو من الناس استفهام، ومن القديم –سبحانه– توقيف وتوبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهام. ولا خير في واحدٍ منهم، إنما هو على ادّعاءهم أنَّ هناك خيرًا، فقُرعوا بهذا على هذه الطريقة. فاعلم»[5].

## رأي الباحث:

بعد هذا العرض يتضح لنا أن إثبات صفة العلم لله ﷻ عند أهل السُّنَّة والجماعة كان له أثر عند النحاة – وجمهورهم من أهل السُّنَّة – في "أم" المتصلة والمنقطعة الواقعة في كلام الله ﷻ؛ حيث حملوها على

(١) الآية: ٤٠ سورة فصلت.
(٢) الآية: ٦٠ سورة الزمر.
(٣) المقتضب ٢٩٢/٣ بتصرّف.
(٤) الآية: ٣٧ سورة الدخان.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥.

التوبيخ[1] والإنكار والزجر لا على الاستفهام الحقيقي؛ لاستحالة الجهل على الله عَزَّوَجَلَّ.

(١) التوبيخ: هو "التهديد والتأنيب واللّوم. يقال: وبّخت فلاناً بسوء فعله توبيخاً" لسان العرب ٩/٢٠٠ (و ب خ).

## المبحث الخامس:

## استحالة الشك على الله ﷻ

اتفق النحاة[1] على أن "أو" في الخبر حرف عطف معناه الشك، نحو: رأيتُ زيدًا أو بكرًا. إذ التقدير: رأيتُ واحدًا منهما لا بعينه. ومنه قوله -تعالى- حكايةً عن أهل الكهف: ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[2].

وهذا المعنى المجمع عليه عندهم يتعارض مع ورودها في كلام -أخبار- الله ﷻ في نحو قوله -تعالى-: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[3]؛ لاستحالة الشك على الله ﷻ؛ إذ علمه قد أحاط بكل شيء -كما تقدَّم.

والمتأمّل في التراث النحوي[4]؛ يجد أن النحاة قد اهتموا بهذا الأمر اهتمامًا بالغًا؛ ولذلك جاءت أقوالهم منزهةً الله ﷻ عن هذا المعنى

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٤٦٥/٧، والمقاصد الشافية ١١٧/٥.

(٢) من الآية: ١٩ سورة الكهف.

(٣) الآية: ١٤٧ سورة الصافات.

(٤) ينظر: المقتضب ٣٠٤/٣-٣٠٥، الخصائص ٤٦٣/٢، وشرح اللمع للواسطي الضري، ص١٢٢-١٢٣، وشرح اللمع للشريف الكوفي ص٣٠١، وأمالي ابن الشجري ٧٧/٣-٧٨، وشرح اللمع للباقولي ص٢٦٤، والغرّة لابن الدهان ٩٠٣/٢-٩٠٧، اللبان للعكبري، ص٢٨٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٧/١-٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/١-٢٢٣، وشرح الكافية للرضي ٤٢٠/٤-٤٢١، ورصف المباني ص ٢١١، وارتشاف الضرب ١٩٨٩/٤-١٩٩١، والجنى الداني ص٢٢٩، وشرح الجمل ==

المذكور؛ ومصححة لهذا المعنى المتفق عليه عندهم، ولكنهم اختلفوا في كيفية هذا التنزيه على أقوال:

منها: قول الفرّاء ووافقه ابن مالك(١) والرضي(٢) والمرادي(٣).

حاصل هذا القول أن "أو" في الآية الكريمة بمعنى "بل"، وليست للشك.

قال الفرّاء رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(٤) "أو" ها هنا في معنى "بل". كذلك في التفسير مع صحته في العربية»(٥).

وقال الرضي رَحِمَهُ اللَّهُ موضحًا معنى كلام الفرّاء: «قوله -تعالى-: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(٦) ؛ أي: بل يزيدون. وإنما جاز(٧) الإضراب بـ "بل" في كلامه -تعالى- لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف؛

==

لابن الفخار ١٦٨/١، والمغني لابن هشام ١٤٤/١-١٤٥، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٤٦٥/٧، والمقاصد الشافية ١١٩/٥-١٢٠.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/١-٢٢٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٢٠/٤-٤٢١.

(٣) ينظر: الجنى الداني، ص٢٢٩.

(٤) الآية: ١٤٧ سورة الصافات.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢.

(٦) الآية: ١٤٧ سورة الصافات.

(٧) علل لجوازه؛ لأنه يدل على غلط المتكلم أو نسيانه. وهما مجالان في حق الله عَزَّوَجَلَّ.

بناءً على ما يحزرُ[١] الناسُ من غير تعمّق، مع كونه -تعالى- عالمًا بعددهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ -تعالى- في التحقيق؛ فأضرب عمّا يغلط فيه غيره؛ بناءً على ظاهر الحزر، أي: أرسلناه إلى جماعة يحرزهم الناسُ مائة ألفٍ، وهم كانوا زائدين على ذلك»[٢].

ومنها: قول جماعة من الكوفيين والأخفش[٣] والجرمي[٤].

حاصل هذا القول أن "أو" الواردة في أخبار الله ﷻ معناها "الواو"؛ لاستحالة الشك عليه -تعالى-.

قال أبو حيان ﷺ: «وذهب الأخفش والجرمي إلى أنَّ "أو" تأتي بمعنى "الواو"؛ احتجاجًا بقوله -تعالى-: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٥] وهو مذهب جماعة من الكوفيين[٦] في الآيات»[٧].

ومنها: قول المبرد. ولم أر أحدًا وافقه عليه.

يرى المبرد رَحِمَهُ اللَّهُ أن "أو" في الآية الكريمة معناها الإباحة.

---

(١) الحزرُ: التقدير والخرص. يُراجع: الصحاح للجوهري ٥١٩/١ (ح ز ر).
(٢) شرح الكافية للرضي ٤٢١/٤.
(٣) ظاهر كلامه في كتاب المعاني يدل على أنه جعلها لشك المخاطبين. يُراجع: معاني القرآن للأخفش، ص٥٦٨ ولعل هذا الرأي في كتاب آخر له.
(٤) ينظر في رأيه: المغني لابن هشام ١٤٠/١.
(٥) من الآية ١٤٧ سورة الصافات.
(٦) أي: مذهبهم في الآيات الخبرية الواردة في كلام الله ﷻ.
(٧) ارتشاف الضرب ١٩٩١/٤.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولكن مجاز هذه الآية[1] عندنا مجاز ما ذكرنا قبلُ في قولك: ائتِ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا. تريد: ائت هذا الضرب من الناس. فكأنه قال –والله أعلم–: إلى مائة ألف أو زيادة. وهذا قول كل من نثق بعلمه»[2].

ومنها: قول ابن جنّي ووافقه أبو البقاء العكبري[3] وابن عصفور[4] – رحمهم الله –.

حاصل هذا القول أن "أو" على بابها من إفادتها الشك في الخبر؛ ولكنّ الشك هنا راجع إلى المخاطبين لا إلى الله عَزَّوَجَلَّ؛ إذ الأصل ألَّا يعدل عن حقيقة الشيء إلَّا عند التعذُّر.

قال ابن جنّي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما قوله –سبحانه–: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[5] ... عندنا على بابها في كونها شكًّا، وذلك أن هذا كلام خرج مخرج حكايةٍ من الله عَزَّوَجَلَّ لقول المخلوقين. وتأويله عند أهل النظر: وأرسلنا إلى جمعٍ لو رأيتموهم؛ لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون»[6].

---

(١) الآية: ١٤٧ سورة الصافات.
(٢) المقتضب ٣/٣٠٥.
(٣) اللباب للعكبري، ص٢٨٠.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٧-٩٩.
(٥) الآية: ١٤٧ سورة الصافات.
(٦) الخصائص ٢/٤٦٣ بتصرّف.

ومنها: قول الواسطي الضرير، ووافقه الشريف الكوفي[١] وأبو الحسن الباقولي[٢] وابن الدهان[٣]، وابن يعيش[٤] والمالقي[٥]، وابن الفخار[٦] والشاطبي[٧].

حاصل هذا القول أن "أو" في أخبار الله ﷻ معناها الإبهام؛ والفرق بينه وبين الشك – إذ كل منهما مختص بالخبر –: «راجع إلى المتكلم؛ ففي الشك يتساوى هو والسامع في عدم العلم، وفي الإبهام يكون المتكلمُ عالمًا بحقيقة الأمر، وإنما يُبهم على السامع»[٨].

قال الواسطي الضرير رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومنها[٩] "أو" وهي أبدًا لأحد الشيئين... وتكون للإبهام كقوله –تعالى–: ﴿أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [١٠] ومعنى الإبهام هو أن يُلبس على السامع؛ فإذا قال: عندي زيد أو عمروٌ. فهو يعلم من عنده، وإنما يريد الإبهام للسامع.

---

(١) البيان للشريف الكوفي، ص٣٠١.
(٢) شرح اللمع للباقولي، ص٢٦٤.
(٣) الغرة لابن الدهان ٩٠٣/٢-٩٠٧.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٥.
(٥) رصف المباني، ص ٢١١.
(٦) شرح الجمل لابن الفخار ١٦٨/١.
(٧) المقاصد الشافية ١١٩/٥-١٢٠.
(٨) المحصول لابن إياز ٨٨٦/٢.
(٩) الضمير راجع على حروف العطف.
(١٠) من الآية: ١٤٧ سورة الصافات.

فإن قيل: الباري – جلّت قدرته – لا يريد الإلباس، وإنما يريد البيان، قيل: قد تكون المصلحة تارةً في الإلباس، وتارةً في البيان؛ كقوله – تعالى–: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾(١) ولم يُبيّن بهذا الكلام»(٢).

ومنها: قول ابن الشجري رَحِمَهُ اللَّهُ ولم أر أحدًا وافقه عليه.

وحاصله أنها للتخيير.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واختلفوا في قوله –تعالى–: ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾(٣) فقال بعض الكوفيين، أو بمعنى الواو. وقال آخرون منهم: المعنى: بل يزيدون ... وللبصريين في "أو" هذه ثلاثة أقوال:

أحدها: قول سيبويه(٤). وهو أن "أو" ها هنا للتخيير، والمعنى: أنه إذا رآهم الرائي يُخيّر في أن يقول: هم مائة ألف. وأن يقول: أو يزيدون... ومن زعم أن المعنى: بل يزيدون؛ قال مثل ذلك في قوله: ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾(٥) وفي قوله: ﴿ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾(٦)، وقوله: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾(٧).

---

(١) الآية: ٨٥ سورة الإسراء.

(٢) شرح اللمع للواسطي الضرير، ص١٢٢-١٢٣.

(٣) الآية: ١٤٧ سورة الصافات.

(٤) لم أجد هذا القول له في الكتاب.

(٥) من الآية: ٧٤ سورة البقرة.

(٦) من الآية: ٧٧ سورة النحل.

(٧) الآية: ٩ سورة النجم.

والوجه: أن تكون "أو" فيهن للتخييـــر، أي: إن قلـــت: إنَّ قلـــوبهم كالحجارة. جاز. وإن قلت: إنها أشد قسوة. جاز. وعلى هذا تقدير الآيتين الأخريين»(١).

## رأي الباحـــث:

بعد هذا العرض يتضح أن إثبات صفة العلم لله ﷻ كان له أثر بالغ عند النحاة رحمهم الله أثناء حديثهم عن معنى "أو" في الخبـــر، وأن هـــذا الأثر في مجمله لا يخرج عن اتجاهين:

**أحدهما:** اتجاه نحاة البصرة ومن وافقهم، وهو يتمثل في عدم إحداث معانٍ جديدةٍ لـــ "أو"، وإنما تحمل معانيها الأصلية – ومنها الشك في الخبر – الواردة في أخبار الله ﷻ على المخاطبين؛ لاستحالة هذه المعاني فـــي حق الله ﷻ.

**والثاني:** اتجاه نحاة الكوفة ومن وافقهم. وهو يتمثل في جواز إحداث معانٍ جديدة لـــ "أو" تتناسب مع تنزيه الله ﷻ، ويُحمل عليها ما جاء فـــي أخباره ﷻ وتكون هذه المعاني قاعدة مطردة في القرآن الكريم؛ لاستحالة المعنى الأصلي في حقه ﷻ.

(١) أمالي ابن الشجري ٣/٧٧–٧٨ بتصرّف.

## المبحـــث الســادس:

## استحالـة الغلـط أو النسيـان أو كليهما على الله ﷻ

المشهور عند النحاة[١] أن "بل" حرف عطف معناه: «الإضراب عن الأول والإثبات للثاني؛ فإذا قلت: "ضربت زيدًا بل عمرًا"، كنـت قاصـدًا الإخبار بضرب زيدٍ، ثم يتبين لك أنك غلطت في ذلك؛ فتضرب عنه إلـى عمرو؛ فتقول: "بل عمرًا"»[٢].

فالضرب في هذا المثال منفي عن زيدٍ ومثبت لـ "عمرو".

وإذا عطف بها بعد النفي، مثل: ما رأيت زيدًا بل عمرًا فمعناه على وجهين[٣]:

**أحدهما:** الإضراب عن الأول، والاعتماد على النفي على الثـاني. والتقدير: بل ما رأيت عمرًا[٤].

**والثاني:** أن تكون على تقدير: ما رأيتُ زيدًا بل رأيتُ عمرًا[٥].

---

(١) يُراجع: المقتضب ٣٠٥/٣، والأصول لابن السـراج ٥٧/٢، العلـل للـورّاق، ص٢٣٣.

(٢) المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٢٤١/٢.

(٣) يُراجع: المرجع السابق نفسه.

(٤) يُراجع: التخمير للخوارزمي ٨٤/٤.

(٥) يُراجع: المقتصد لعبد القاهر ٢٤٢/٢.

وهذا المعنى المذكور لها عندهم يتعارض مع ورودها في كلام الله ﷻ في نحو قوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[1]؛ لأن الإضراب لا يكون إلا بطريق الغلط أو بطريق النسيان[2]، وكلاهما محال على ﷻ.

والمتأمّل في التراث النحوي[3]، يجد أن النحاة قد اعتنوا بهذا الأمر اعتناءً بالغًا؛ ولذلك جاءت أقوالهم منزهة الله ﷻ عن هذا المعنى المذكور، ومُصححة للمشهور عندهم.

ومن ذلك قول الورّاق رحمه الله: «وأما "بل" فتستعمل على ضربين:

أحدهما: بعد النفي، والآخر: بعد الإيجاب.

وإذا استعملت بعد النفي كان خبرًا بعد خبرٍ، والثاني موجب والأول منفي، كقولك: ما جاء زيد بل عمروٌ.

وإن استعملت بعد الواجب فما قبلها يُذكر على وجهين:

---

(١) الآية: ١٦٦ سورة الشعراء.

(٢) يُراجع: العلل للورّاق، ص٢٣٣.

(٣) يُراجع: المقتضب ٣٠٥/٣، العلل للورّاق ص٢٣٣، البيان للشريف الكوفي ص٣٠٦، وشرح اللمع للباقولي ص٢٦٥-٢٦٦، وأسرار العربية ص١٦٠، واللباب للعكبري ص٢٨٢، توجيه اللمع لابن الخبّاز ص٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٥، والإيضاح لابن الحاجب ص٥٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٥/٢-٢٢٨، وشرح الكافية للرضي ٤٤٥/٤-٤٤٧، ورصف المباني ص٢٣٠-٢٣٣، وارتشاف الضرب ١٩٩٤/٤-١٩٩٦، والمغني لابن هشام ٢٥٢/١-٢٥٥.

إما على طريق الغلط، وإما على طريق النسيان، كقولك: جاء زيد بل عمروٌ.

وإنما صار الأول غلطًا أو نسيانًا؛ لأنك أثبت للذي أتيت به بعد الأول المجئ، وأضربت به عن الأول؛ فعلم أنه مرجوع فيه.

وما جاء في القرآن من كلام الله –تعالى– و"بل" مستعملة فيه بعد إيجاب، فهو على تقدير خبر واجب؛ لأن الله ﷻ لا يجوز عليه الغلط والنسيان؛ فلهذا قدّرناها على ما ذكرناه»(١).

ومنه أيضًا قول الشريف الكوفي ﷺ: «وأما "بل" فقال(٢): هي للإضراب عن الأول والإثبات للثاني. وهذا المعنى هو المتداول بين النحويين ... وقوم ينكرون ذلك، ويقولون: إنها يُعطف بها في كتاب الله – تعالى–، ولا يجوز أن يقال: إنَّ الله –تعالى– أضرب عن شيء. وقالوا: الصحيح أن يقال: هي لترك شيءٍ من الكلام وأخذٍ في غيره ... ومنهم من يقول: هي للانتقال من قصة إلى قصة»(٣).

ومنه أيضًا قول العكبري ﷺ: «وأمَّا "بل" فتشرك بها في الإعراب وتضرب بها عن الأوّل نفيًا كان أو إثباتًا، كقولك: ما قام زيد بل عمروٌ. وقام زيد بل عمروٌ.

---

(١) العلل للورّاق ص٢٣٣.

(٢) القائل هو ابن جني في كتابه: اللمع. وهو النص – المتن – الذي يشرحه الشريف الكوفي.

(٣) البيان للشريف الكوفي ص ٣٠٦ بتصرّف.

ومن هنا: استُعملت في الغلط، وقد جاءت للخروج من قصّة إلى قصة، كقوله –تعالى–: ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]، ثم قال: ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾[2]، وقيل: ههنا لا تدل على أنَّ الأول لم يكن، بل دلّت على الانتقال من حديث إلى حديث آخر، وهذا كما يذكر الشاعر معاني ثم يقول: فعد عن ذلك أو: خدع ذا»[3].

ومنه أيضًا قول ابن الحاجب ﷺ: «وأما "بل" فللإضراب مطلقًا موجبًا كان الأول أو منفيًا؛ فإذا قلت: جاءني زيد بل عمرو. فقد أضربت عن نسبة المجيء إلى زيد وأثبته لعمرو، فهو إذن من باب الغلط؛ فلا يقع مثله في القرآن ولا في كلام فصيح»[4].

ومنه أيضًا قول الرضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا "بل" التي تليها الجمل؛ ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى أهمَّ من الأولى، وقد تجئ للغلط. والأولى تجئ بعد الاستفهام أيضًا، كقوله –تعالى–: ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[5] ، إلى قوله: ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾[6]. والتي لتدارك الغلط، نحو: ضربتُ زيدًا بل أكرمتُه»[7].

---

(١) الآية: ١٦٥ سورة الشعراء.
(٢) الآية: ١٦٦ سورة الشعراء.
(٣) اللباب للعكبري ص٢٨٢.
(٤) الإيضاح لابن الحاجب، ص٥٤٨.
(٥) الآية: ١٦٥ سورة الشعراء.
(٦) الآية: ١٦٦ سورة الشعراء.
(٧) شرح الكافية للرضي ٤٤٧/٤.

**رأي الباحـــث**:

بعد هذا العرض يتضح أن إثبات صفة "العلم" لله ﷻ وتنزيهه عـــن كل نقص وسوء كان له أثر عند النحاة في "بل"، وأن هذا الأثر يتمثل فـــي أمرين أجمع عليهما النحاة:

أحدهما: نفي الإضراب الذي معناه الغلط والنسيان على الله ﷻ.

والثاني: إصلاح اللفظ المطلق على "بل" الواقعة في القرآن الكريم، فلا يُطلق عليها إضرابٌ، وإنما يطلق عليها: الانتقال من قصة إلى أخرى. أو: الانتقال من كلامٍ إلى كلامٍ آخر دون إبطال الكلام الأول.

## الفصل الثاني:

## وحدانية الله ﷻ وأثرها في الأبواب النحوية

### التمهيد:

### وحدانية الله ﷻ

اتفق(١) أهل السُّنَّة والجماعة – والمعتزلة(٢) أيضًا – على أنَّ الوحدانية صفة ثابتة لله ﷻ، ومعناها عندهم أنه ﷻ: «واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له، وواحد في أفعاله لا شريك له»(٣).

فوحدة الذات معناها: «عدم التركب من أجزاء»(٤).

ووحدة الصفات معناها: «عدم تعددها من جنس واحد. كقدرتين فأكثر، وعلمين فأكثر، وهكذا»(٥).

ووحدة الأفعال معناها: «أنه لا تأثير لغيره في فعلٍ من الأفعال»(٦).

---

(١) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني ص٥٤.

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين ١٩٨/١، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، ص١٢٠.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني، ص٥٤.

(٤) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، ص١١٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق نفسه.

فالله ﷻ له الوحدانية في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله، لا ندَّ له، ولا شريك له، ولا نظير له، ولا ولد له: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾(١).

هذا، والمتأمّل في التراث النحوي؛ يجد أن هذه الصفة كان لها أثـــر في الدرس النحوي عند النحاة؛ ولذلك نصّوا على إثباتها ونفوا كل ما يوهم خلافها.

وبعد استقرائي للأبواب النحوية؛ وجدت أن هذا الأثر ظهر في باب التوابع في النعت في عطف النسق وفي البدل؛ ولذلك كان هـــذا الفصـــل مشتملًا على ثلاثة مباحث:

**الأول: استحالة الغرض الأصلي لنعت المعرفة في حق الله ﷻ.**

**الثاني: تنزيه الله ﷻ عن الولد.**

**الثالث: استحالة الجزئية على الله ﷻ.**

(١) من الآية: ١١ سورة الشورى.

## المبحث الأول:

## استحالة الغرض الأصلي

## لنعت المعرفة في الله عَزَّوَجَلَّ

النعت أو الصفة عند النحاة هو: «التابع المشتق أو المؤوّل به المباين للفظ متبوعة»(١).

والاسم الموصوف يكون معرفةً ونكرة، و: «الأصل ألَّا توصف المعارف؛ لأنها وضعت في أوّل أحوالها تدلّ على شخصٍ بعينه لا يشاركه فيه غيره، وذلك أنهم سمّوا الشخص "زيدًا" على تقدير أنه ليس في العالم بمسمّى "زيد" سواه، ثم التسمية للآخر على هذه النية، فلما كانت الأشخاص أكثر من الأسماء، اشترك في الاسم الواحد جماعة.

فإذا قال القائل: جاءني زيدٌ. فخاف ألَّا يعرف المخاطبُ زيدًا الذي يعينه؛ لاشتراك جماعة فيه؛ بيَّنَهُ بالنعت؛ فصارت نعوتُ المعارف دواخل عليها: إذا أشبهت النكرة من هذا الوجه. وأما النكرة: فالأصل فيها أن تُنْعتُ؛ لأن الغرض في النعت تخصيص المنعوت؛ فلما كانت النكرات مجهولة؛ احتاجت إلى التخصص»(٢).

فنعت المعرفة الغرضُ منه إزالة الاشتراك العارض في المعارف؛ وهذا المعنى يتعارض مع ورود هذا النوع في حق الله عَزَّوَجَلَّ في نحو قوله –

(١) شرح الحدود النحوية للفاكهي، ص١٧٧.
(٢) العلل للورّاق، ص٢٣٤.

تعالى-: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[1]؛ لأنه ﷻ واحد في ذاته لا شريك له.

هذا؛ والمتأمل في التراث النحوي[2]؛ يجد أن النحاة قد اهتموا بهذا الأمر؛ ولذلك جاءت أقوالهم منزهةً الله ﷻ عن هذا المعنى المذكور، ومُصححة لهذه القاعدة المتفق عليها عندهم.

ومن ذلك قول الزمخشري ⊜: «والذي تساق له الصفةُ هو التفرقة بين المشركين في الاسم، ويقال: إنها للتخصيص في النكرات، وللتوضيح في المعارف. وقد تجيء مسوقةً لمجرد الثناء والتعظيم. كالأوصاف الجارية على القديم – سبحانه»[3].

ومنه أيضًا قول ابن الدَّهان رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصفة تُذكر لأشياء، منها: التخصيص مما يحتمله أمثاله، تقول: مررت برجلٍ كاتب ظريف. ومنها:

---

(١) الآية: ٣٠ سورة النمل.

(٢) ينظر: المفصل ص١٠٠، وشرح اللمع للباقولي ص٢٤٦-٢٤٧، والغرّة لابن الدهان ٧١٧/٢، والتخمير للخوارزمي ٨٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٣/١-٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/٣، والمحصول لابن إياز ٨٦٠/٢، وشرح الكافيه للرضي ٣١٤/٢-٣١٥، وشرح ابن الناظم، ص٣٥٠، والتذييل والتكميل ٢٣٣/١٢-٢٣٤، وشرح الجمل لابن الفخار ١٣١/١، وأوضح المسالك ٢٥٨/٣، وشرح ابن عقيل ١٥٨/٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٣١١/٧-٣٣١٣، والمقاصد الشافية ٦١٥/٤، وهمع الهوامع ١٤٥/٣.

(٣) المفصل، ص١٠٠.

المدح، كقوله –تعالى–: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[1] فليس هنا اسم يُشارك هذا الاسم؛ فيحتاج فيه إلى الفصل»[2].

ومنه أيضًا قول ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد يجيء النعت لمجرد الثناء والمدح، لا يُراد به إزالة اشتراك، ولا تخصيص نكرة، بل لمجرد الثناء والمدح ... ومن ذلك صفات البارئ –سبحانه– نحو: الحي العالم القادر. لا تريد بذلك فصله من شريك الله – تعالى عن ذلك – وإنما المراد الثناء عليه بما في – سبحانه – على جهة الإخبار عن نفسه بما فيه؛ لمعرفة ذلك، والندب إليه»[3].

ومنه أيضًا قول الرضي ﷺ: «وإنما يكون[4] لمجرد الثناء أو الذم؛ إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب، سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم، نحو: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[5]؛ إذ لا شريك له –تعالى– في اسم "الله"، ونحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"»[6].

## رأي الباحث:

بعد هذا العرض يتضح أن إثبات صفة الوحدانية لله عَزَّوَجَلَّ، كان له أثر عند النحاة في باب "النعت"، وأن هذا الأثر تمثَّل عندهم في صورتين:

---

(١) من الآية: ٣٠ سورة النمل.
(٢) الغرّة لابن الدهان ٧١٧/٢.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٣/٢ بتصرّف.
(٤) اسم "يكون" ضمير يعود على نعت المعرفة.
(٥) من الآية: ٣٠ سورة النمل.
(٦) شرح الكافية للرضي ٣١٤/٢–٣١٥.

**إحداهما:** النصّ على وحدانيته ﷻ.

**والثانية:** إحداث غرضٍ جديد من الأغراض التي يأتي لها نعتُ المعرفة في الكلام، وهو المدح والثناء والتعظيم؛ ليكون هذا الغرض شاملًا لكل صفات الله ﷻ؛ لاستحالة التشريك في اسم "الله" جلَّ شأنه.

## المبحث الثاني:

## تنزيه الله ﷻ عن الولد

الذي عليه جمهور(١) النحاة أن "أم" المنقطعة: «هي المؤدية معنى "بل" والهمزة معًا»(٢).

فإذا قيل: أزيد عندك أم عمروٌ عندك؟، كان التقدير: أزيد عندك بل أعمروٌ عندك؟

فتكون "بل" للإضراب عن الجملة التي قبلها المذكورة بسبب الغلط أو النسيان، وتكون "الهمزة" لاستئناف استفهام جديد(٣).

ومما استدلوا به على صحة هذا المعنى قوله -تعالى-: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾(٤)، ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾(٥).

قال ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ موضحًا وجه الدلالة من هاتين الآيتين: «وأما الضرب الثاني من ضربي "أم"، وهي المنقطعة، فإنما قيل لها: "منقطعة؛ لأنها انقطعت مما قبلها خبرًا كان أو استفهامًا؛ إذا كانت مُقدِّرة بـ "بل" والهمزة على معنى: "بل أكذا" ... فـ "بل" للإضراب عن الأول، والهمزة للاستفهام عن الثاني.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١١١/٥.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) يُراجع: شرح الكافية للرضي ٤٣٣/٤.

(٤) الآية: ١٦ سورة الزخرف.

(٥) الآية: ٣٩ سورة الطور.

وليس المراد أنها مقدرة بـــ "بل" وحدها، ولا بالهمزة وحدها؛ لأن ما بعد "بل" متحقق، وما بعد "أم" مشكوك فيه مظنون. ولـــو كانـــت مُقـــدرة بالألف وحدها؛ لم يكن بين الأول والآخر عُلْقة(١).

والدليل على أنها ليست بمنزلة "بل" مجردة من معنى الاستفهام قوله –تعالى–: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾(٢)، وقوله –تعـــالى–: ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾(٣)؛ إذ يصير ذلك متحققًا، تعالى الله عن ذلك»(٤).

وقال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾(٥) تقديره: بـــل ألـــه البنات ولكم البنون؟ إذ لو قدرت للإضراب المحض؛ لزم المحال»(٦).

وقال الدسوقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيناً كلام ابن هشام: «قوله: لزم المحال، أي: وهو ثبوت البنات له – تعالى–»(٧).

---

(١) يقال: لم تبق لي عنده عُلْقةٌ. أي: شيء. يُراجع: لسان العرب ٤٠٢/٦ (ع ل ق).
(٢) الآية: ١٦ سورة الزخرف.
(٣) الآية: ٣٩ سورة الطور.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥–١٨ بتصرّف.
(٥) الآية: ٣٩ سورة الطور.
(٦) المغني لابن هشام ٩٦/١.
(٧) حاشية الدسوقي على المغني ٩٦/١.

**رأي الباحـــث**:

بعد هذا العرض يتضح أن صفة "الوحدانية" الثابتة له ﷻ كان لهـــا أثر في الدرس النحوي عند النحاة في "أم" المنقطعة، وأن هذا الأثر تمثَّـــل في صورتين:

**إحداهما:** تنزيه الله ﷻ؛ إذ هو – سبحانه – واحد في ذاتـــه وفـــي صفاته وفي أفعاله، لا ندّ له، ولا شريك له، ولا ولد له، ولا صاحبة لـــه: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ ﴾(١).

**والثانية:** ترجيح رأي الجمهور في "أم" المنقطعة في كونها تُقدّر بـــ "بل" والهمزة معًا؛ إذ لو قُدّرت بـــ "بل" وحدها – كما قال بعضـــهم(٢) –؛ لكان التقدير: بل له البنات. فيفيد ذلك إثبات البنات لله ﷻ تعالى الله عـــن ذلك علوًا كبيرًا.

(١) الآية: ١٠١ سورة الأنعام.

(٢) يُراجع: همع الهوامع ٣/٢٠٠.

## المبحث الثالث:

## استحالة الجزئية على الله ﷻ

البدل عند النحاة يأتي على أقسام(١):

منها: بدل كل من كل(٢). نحو: «قام زيدٌ أخوك، ورأيتُ عمرًا أباك. إذا كان "زيد" هو الأخ، و"عمرو" هو الأب.

ومنه في القرآن الكريم: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾(٣)، وقال: ﴿ إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبًا ﴾(٤)»(٥). وهذه التسمية لهذا القسم – بدل كل من كل – تتعارض – من حيث الظاهر – مع ورود هذا القسم في أسماء الله ﷻ في نحو قوله –تعالى–: ﴿ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ﴾(٦)؛ لأن لفظ "كل" تطلق على ما كان مكونًا أو مركبًا من أجزاء(٧)، والله ﷻ منزه عن ذلك؛ لأن – كما تقدم – وحدانية الذات الثابتة لله – جل شأنه – معناها: «عدم التركب من أجزاء»(٨).

---

(١) يُراجع: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٦/١.

(٢) ينظر: المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٢٢٨/٢.

(٣) الآيتان: ٦، ٧ سورة الفاتحة.

(٤) الآيتان: ٣١، ٣٢ سورة النبأ.

(٥) المقاصد الشافية ١٩٣/٥.

(٦) الآيتان: ١، ٢ سورة إبراهيم.

(٧) يُراجع: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٨٥/٣.

(٨) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، ص١١٤.

والمتأمّل في التراث النحوي[١]؛ يجد أن بعض النحاة قد اهتم بهذا الأمر؛ ولذلك جاءت أقوالهم منزهة الله ﷻ عن هذه التسمية، وعادلةً في التسمية إلى غيرها، مما يتناسب مع تنزيه الله ﷻ.

ومن ذلك قول ابن مالك رحمه الله: «فإن اتحدا[٢] معنى؛ سُمّي: بدل كل من كل»[٣]. نحو: مررت بأخيك زيدٍ.

وعبّرتُ عن هذا النوع بـ "بدل كل من كل"؛ جريًا على عادة النحويين[٤]. وهي عبارة غير مُطّردة؛ فإنّ المراد بها أن يكون مسمّى البدل والمبدل منه واحدًا؛ فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه "كل"، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ﴾[٥]، فالعبارة الجيدة أن يُقال: بدل موافق من موافق»[٦].

ومن ذلك أيضًا قول أبي حيان رحمه الله: «والبدل على أقسام: بدل موافق من موافق. وهو الذي يُسمّونه: بدل كل من كل. وبعض أصحابنا[٧] اصطلح عليه بـ "بدل الشيء من الشيء". وإنما عدل عن مصطلح

---

(١) يُراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٢/٣، وارتشاف الضرب ١٩٦٤/٤، وهمع الهوامع ١٧٦/٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٨٤/٣-١٨٥.

(٢) ألف الاثنين هنا يعود على البدل والمبدل منه.

(٣) التسهيل لابن مالك ص١٧٢.

(٤) هذا اصطلاح الجمهور. ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٦٤/٤.

(٥) من الآيتين: ١، ٢ سورة إبراهيم.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٢/٣.

(٧) الضمير يعود على نحاة الأندلس. يُراجع: شرح الجمل لابن الفخار ١٩١/١.

الجمهور؛ لوجود ذلك في مالا يُطلق عليه: بدل كل من كل، كقوله –تعالى–: ﴿ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾[1]»[2].

ومنه أيضًا قول السيوطي ﷺ: «"بدل كل من كل" بأن اتحدا معنىً، وقد يقال: بدل شيء من شيء؛ لوجود فيما لا يُطلق عليه "كل" نحو: ﴿ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ﴾[3]»[4].

ومنه أيضًا قول الأشموني ﷺ: «يجيء البدل على أربعة أنواع: الأول: بدل كل من كلٍ. وهو بدل الشيء مما يُطابق معناه، نحو: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٥ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾، وسمّاه الناظم: البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم "الله" – تعالى– نحو: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ﴾[5] ... وإنما يُطلق "كل" على ذي أجزاء. وذلك ممتنع هنا»[6].

## رأي الباحث:

بعد هذا العرض يتضح أن إثبات صفة الوحدانية لله ﷻ كان له أثر في الدرس النحوي عند النحاة في باب "البدل"، وهذا الأثر تمثل في صورتين:

---

(١) من الآية: ١ سورة إبراهيم.

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٦٤/٤.

(٣) من الآيتين: ١، ٢ سورة إبراهيم.

(٤) همع الهوامع ١٧٦/٣.

(٥) من الآيتين: ١، ٢ سورة إبراهيم.

(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٨٤/٣–١٨٥ بتصرّف.

**إحداهما:** العدول عن التسمية التي اصطلح عليها الجمهور – بدل كل من كل – إلى تسميته: بدل موافق من موافق، أو بدل الشيء من الشيء، أو البدل المطابق؛ لأن التسمية الأولى – تسمية الجمهور – يوهم ظاهرها ما لا يجوز في حق الله ﷻ.

**والثانية:** تنزيه الله ﷻ عن المعنى المتبادر من اصطلاح الجمهور في هذا النوع من البدل.

## الفصل الثالث:

# صفة "القدرة" وأثرها في الأبواب النحوية

## التمهيد:

## قدرة الله ﷻ

اتفق[١] أهل السُّنَّة والجماعة على إثبات صفة "القدرة" لله ﷻ قال الإمام أبو القاسم القُشيري رحمه الله: «القادر اسم من أسمائه –تعالى– والقدرة صفة من صفاته –تعالى– والمقتدر من أسمائه –سبحانه– قال الله –تعال–: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[٢] وحقيقة القادر من له قدرة ... ولله قدرة واحدة يقدر بها على جميع المقدورات، لا يخرج مقدور عن قدرته، ولا نهاية لمقدوراته، والمعدوم يكون مقدورًا، والمخلوق في حال الحدوث يكون مقدورًا.

والاقتدار افتعال من القدرة.

والدليل على وجوب كونه قادرًا، استحالة الوصف له بأن يكون عاجزًا، ووجود أفعاله أيضًا تدلّ على قدرته»[٣].

وهي عندهم:«صفة وجودية قديمة أزلية قائمة بذات الرب –تعالى–، متحدة لا كثرة فيها، متعلقة بجميع المقدورات، غير متناهية بالنسبة إلى ذاتها، ولا بالنظر إلى متعلقاتها»[٤].

---

(١) ينظر: الإبانة لأبي الحسن الأشعر ص١١٨.

(٢) الآية: ٥٥ سورة القمر.

(٣) شرح أسماء الله الحسنى للقشيري ص٣٤١-٣٤٢ بتصرّف.

(٤) غاية المرام للآمدي ص٨٥.

فجميع المقدورات أمام قدر الله ﷻ سواءٌ، لا فرق فيها بين عظيم وحقير، فلا يوجد مقدور أعظم أو أصعب على الله ﷻ من مقدور آخر؛ لأن الكل يقع بقوله: "كن"(١)؛ استدلا بقوله -تعالى-: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(٢).

هذا، والمتأمل في التراث النحوي: يجد أن هذه الصفة كان لها أثر في الدرس النحوي عند النحاة؛ ولذلك نصّوا على إثباتها وأحكامها، ونفوا كل يوهم خلاف ذلك.

وبعد استقرائي للأبواب النحوية؛ وجدت أن هذا الأثر ظهر في باب واحدٍ فقط، وهو باب "أفعل" التفضيل؛ ولذلك اشتمل هذا الفصلُ على مبحث واحدٍ فقط، وهو: استحالة المفاضلة بين مقدورات الله ﷻ.

(١) يُراجع: فتح القدير للشوكاني ٢٨٢/٤.

(٢) الآية: ٤٠ سورة النحل.

## المبحث:

## استحالة المفاضلة بين مقدورات الله ﷻ

"اسم التفضيل" عند النحاة هو: «الاسم المصوغ من المصدر؛ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفةٍ، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة»(١).

فإذا قيل: زيد أكرم من عمروٍ، كان ذلك دالًا على أن زيدًا وعمرًا اشتركا في صفة الكرم، وأن زيدًا يزيد كرمه على كرم عمرو(٢).

وهذا الأصل الموضوع له اسم التفضيل يتعارض مع وروده في كلام الله ﷻ في نحو قوله –تعالى–: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾(٣)؛ لاستحالة المفاضلة بين مقدورات الله ﷻ بالنسبة لقدر الله ﷻ؛ «إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته»(٤).

والمتأمّل في التراث النحوي(٥)؛ يجد أن النحاة قد اعتنوا بهذا الأمر اعتناءً بالغًا؛ ولذلك جاءت أقوالهم منزهةً الله ﷻ عن هذا المعنى المذكور، ومُصححة للقاعدة النحوية عندهم.

---

(١) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص٧٧.

(٢) يُراجع: المقاصد الشافية ٥٧١/٤.

(٣) الآية: ٢٧ سورة الروم.

(٤) التذييل والتكميل ٢٦٨/١٠.

(٥) يُراجع: المقتضب ٢٤٥/٣–٢٤٦، والغرّة لابن الدهان ٦٩٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٧/٢–٣٩١، وشرح الكافية للرضي ٥٢٤/٣–٥٢٥، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٥، والتذييل والتكميل ==

ومن ذلك قول المبرد رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[1]، فإنما تأويله: وهو عليه هيّن؛ لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء»[2].

ومنه أيضًا قول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد يستعمل العاري[3] الذي ليس معه "من" مجردًا عن التفضيل ... مؤولًا بصفة مشبهة، كقوله -تعالى-: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[4] ... أهون بمعنى "هيّن"؛ إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته – تبارك وتعالى»[5].

ومنه أيضًا قول الرضي ﷺ: «واعلم أنه يجوز استعمال "أفعل" عاريًاعن اللام والإضافة و"من" مجردًا عن معنى التفضيل مؤولًا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة؛ قياسًا عند المبرد، سماعًا عند غيره، وهو الأصحّ ...

قيل: ومنه قوله -تعالى-: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[6]؛ إذ ليس شيء عليه -تعالى- أهون من شيء»[7].

---

==

١٠/٢٦٥-٢٦٩، وشرح ابن عقيل ٣/١٥٠-١٥١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦/٢٦٧٧-٢٦٨٣، والمقاصد الشافية ٤/٥٨١-٥٨٥.

(١) من الآية: ٢٧ سورة الروم.

(٢) المقتضب ٣/٢٤٥-٢٤٦.

(٣) المراد: أفعل التفضيل المجرد عن "أل" والإضافة.

(٤) الآية: ٢٧ سورة الروم.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٩ بتصرّف.

(٦) من الآية ٢٧ سورة الروم.

(٧) شرح الكافية للرضي ٣/٥٢٤-٥٢٥ بتصرّف.

ومنه أيضًا قول الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك قال[1] في قوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[2] تقديره معنى: وهو هيّن عليه؛ لأن جميع المقدورات متساوية بالنسبة إلى قدرة الله؛ فلا يصح في مقدور مفاضلة الهون فيه على مقدور آخر ... فهذه مواضع لا يصح فيها معنى المفاضلة؛ فثبت أنها صفات مجردة عن ذلك، ومساوية لسائر الصفات، ومثل ذلك كثير؛ فقاس المبرد على ذلك ما في معناه، واستتبّ عنده الباب»[3].

## رأي الباحث:

بعد هذا العرض يتضح أن صفة القدرة وأحكامها كانت لها أثر عند النحاة في باب "أفعل" التفضيل. وهذا الأثر تمثل في صورتين:

**إحداهما:** التنصيص على تساوي المقدورات بالنسبة لقدرة الله عَزَّوَجَلَّ ونفي المفاضلة بينها، كما هو مقرر في عقيدة أهل السنة والجماعة.

**والثانية:** جعل "أفعل" المستعمل في حقه عَزَّوَجَلَّ عاريًا عن المفاضلة؛ لاستحالتها في الآية المذكورة ونحوها.

---

(١) القائل هو المبرد ⇐ ينظر: المقتضب ٣/٢٤٥.

(٢) من الآية: ٢٧ سورة الروم.

(٣) المقاصد الشافية ٤/٥٨١-٥٨٢ بتصرّف.

## الفصل الرابع:

## رؤية الله ﷻ وأثرها في الأبواب النحوية

### التمهيد:

### رؤية الله ﷻ في الدنيا والآخرة

أجمع أهل السُّنَّة والجماعة(١) على أنَّ الرؤية: «جائزة عقلًا دنيا وأُخرى؛ لأن الباري ﷻ موجود، وكل موجود يصح أن يُرى، فالباري ﷻ يصح أن يرى. لكن لم تقع دنيا لغير نبينا ﷺ. وواجبة شرعًا في الآخرة كما أطبق عليه أهل السُّنَّة»(٢).

واستدلوا على ذلك بالقرآن والسُّنَّة والإجماع.

فأمَّا القرآن الكريم؛ فقوله -تعالى-: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾(٣).

فهذه الآية دليل على جواز الرؤية عقلًا في الدنيا والآخرة، ووجه الدلالة منها من وجهين(٤):

أحدهما: أنه ﷻ علّق رؤيته على أمرٍ ممكن، وهو استقرار الجبل، وكل ما علق على الممكن لا يكون إلَّا ممكنًا، فرؤية الله ﷻ لا تكون إلَّا ممكنة(٥).

---

(١) يُراجع: غاية المرام للآمدي ص١٥٩.

(٢) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ص١٩١.

(٣) من الآية: ١٤٣ سورة الأعراف.

(٤) يُراجع: حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ص١٩٥.

(٥) يُراجع: التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٣١/١٤.

والثاني: لو كانت الرؤية ممتنعة في الدنيا؛ ما سألها موسى – على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام –؛ لأنه نبي يعلم ما يجب في حق الله وما يستحيل وما يجوز؛ إذ لا يجوز على أحدٍ من الأنبياء الجهلُ بشيء من أحكام الألوهية، لكنه سألها عليه السلام؛ فدلّ على أنها جائزة(١).

وقوله –تعالى– أيضًا: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾(٢). ووجه الدلالة منها: أن المراد بـ "الحسنى" الجنة، والمراد بالزيادة: النظر إلى وجهه الكريم(٣). عند جمهور المفسرين(٤).

وقوله –تعالى– أيضًا: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾(٥). ووجه الدلالة منها ظاهر في إثبات النظر إلى وجهه الكريم –سبحانه– في الآخرة(٦).

وأما السنة النبوية؛ فمنها قوله ﷺ: «إنكم سترون ربّكم كما ترون هذا القمر، لا تضامّون في رؤيته»(٧).

---

(١) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ص١٩٥.

(٢) الآية: ٢٦ سورة يونس.

(٣) يُراجع: حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ص

(٤) يُراجع: الهداية لمكي بن أبي طالب ٢٠٨٤/٤، وتفسير ابن عطية ١٣٠/٣، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان ١٤٩/٥، وتفسير ابن كثير ٥٤٥/٢، واللباب لابن عادل ٣٠٤/١٠-٣٠٥، وروح المعاني ١٣٧/١١.

(٥) الآيتان: ٢٢، ٢٣ سورة القيامة.

(٦) يُراجع: حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ص١٩١.

(٧) أخرجهما الإمام البخاري في صحيحه ص١٠٢٠-١٠٢١، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ الحديثان: ٧٤٣٤، ٧٤٣٥.

وقوله –أيضًا– ﷺ: «أنكم سترون ربكم عيانًا»[١]. ووجه الدلالة من هذين الحديثين هو إخبار النبي ﷺ برؤية الله عز وجل، ولا يكون ذلك إلَّا في الآخرة في جنات النعيم[٢]، بدلالة قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٣].

والتشبيه الواقع في قوله: «كما ترون القمر» راجع للرؤية في عدم الشك والخفاء، لا للمرئي، والتعبير بـ "السين" في الحديث؛ لأن القيامة قد قربت[٤].

وأما الإجماع: «فهو أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا مجمعين على وقوع الرؤية في الآخرة»[٥].

هذا، ومن الجدير بالذكر هنا أن أذكر رأي المعتزلة في هذه المسألة؛ لما له من أثر كبير – كما سيتضح – في الدرس النحوي.

خالفت المعتزلة أهل السُّنَّة والجماعة في هذه المسألة؛ فمنعوا الرؤية في الدنيا والآخرة[٦].

---

(١) المرجع السابق.
(٢) يُراجع: شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٠/٤٦٠.
(٣) الآيتان: ٢٢، ٢٣ سورة القيامة.
(٤) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ص١٩١.
(٥) المرجع السابق.
(٦) يُراجع: غاية المرام للآمدي ص١٥٩.

ومما استدلّوا به في تقرير مذهبهم الفاسد فيها قوله -تعالى-: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[1] قال القاضي عبد الجبار الهمذاني – وهو من كبار المعتزلة – عفا الله عنه: «وهذه الآية حجة لنا عليهم[2] من وجهين:

أحدهما: هو أنه – تعالى – قال مجيبًا لسؤاله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾[3]، قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[4]، و"لن" موضوعة للتأبيد؛ فقد نفى أن يكون مرئيًا البتة[5]. وهذا يدل على استحالة الرؤية عليه[6].

(١) من الآية: ١٤٣ سورة الأعراف.

(٢) يقصد أهل السنة والجماعة.

(٣) من الآية: ١٤٣ سورة الأعراف.

(٤) المرجع السابق.

(٥) البتُّ: القطع المستأصل. يقال: لا أفعله البتة: كأنه قطع فعله. يُراجع: لسان العرب ٣١٧/١ (ب ت ت).

(٦) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٢٥٥.

## المبحث:

## دلالة "لن" على النفي المؤكّد المؤبّد

اتفق النحاة[1] على أن: «"لن" حرف ينفي الأفعال المضارعة، ويُخلصها للاستقبال معنًى، وإنْ كان في اللفظ باقيًا على احتماله للحال والاستقبال؛ وإنما كان كذلك؛ لأنها كالجواب لمن قال: سيفعل. ولا تجتمع مع "السين"؛ لأنها مختصة بالإيجاب، كما أن "لن" مختصة بالنفي؛ فتناقضًا»[2].

ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في دلالتها على تأكيد النفي وتأبيده على ستة أقوال – لأهل السُّنَّة منهم –:

الأول: قول الشريف الكوفي.

يرى الشريف الكوفي رَحِمَهُ اللَّهُ أن نفيها مُؤبَّد. قال: «فأما "لن" فهي لنفي الأفعال المستقبلة، وهي جواب لمن قال: سيفعل زيدٌ. فيقول المجيب: لن يفعل. فهي تقع أبدًا لنفي الأبد»[3].

والثاني: قول أبي الحسن الباقولي.

نفى الباقولي رَحِمَهُ اللَّهُ دلالتها على التأبيد؛ فقال: «ولا يقتضي التأبيد؛ كما يدّعي بعضهم[4]. والدليل عليه قوله –تعالى–: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا

---

(١) يُراجع: شرح التسهيل لناظر الجيش ٤١٣٧/٨-٤١٣٩.

(٢) رصف المباني ص٣٥٥.

(٣) البيان للشريف الكوفي ص٤٢٦.

(٤) يقصد هنا الزمخشري ﷺ؛ لأنه مستفاد من كلامه في الكشاف. يُراجع: الكشاف ١٤٣/٢-١٤٨.

﴿ قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[1]. ولو كان يقتضي التأبيد، لما ذكر معه "أبدًا"؛ إذ في ذكره دليل عليه.

وقال: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[2]، فذكر معه "اليوم"، وهو ضد التأبيد، إذ هو بالحال أولى»[3].

والثالث: قول ابن يعيش.

يرى ابن يعيش ﷺ أنها دالة على الأمرين معًا؛ فقال: «اعلم أن "لن" معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من "لا"؛ لأن "لا" تنفي "يفعل" إذا أُريد به المستقبل، و"لن" تنفي فعلًا مستقبلًا قد دخل عليه "السين وسوف"، وتقع جوابًا لقول القائل: "سيقوم زيد"، و"سوف يقوم زيد"، و"السين وسوف" تفيدان التنفيس في الزمان؛ فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المُدة، نحو قوله -تعالى-: ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[4] ... فذكر "الأبد" بعد "لن"؛ لما تعطيه "لن" من النفي الأبدي، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾[5]، ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة، لان المراد: أنك لن تراني في الدنيا؛ لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات»[6].

---

(١) الآية: ٩٥ سورة البقرة.

(٢) من الآية: ٢٦ سورة مريم.

(٣) شرح اللمع الباقولي ص٢٩٧.

(٤) الآية: ٩٥ سورة البقرة.

(٥) من الآية: ١٤٣ سورة الأعراف.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٥-٣٨ بتصرّف.

والرابع: قول ابن مالك، ووافقه أبو حيان[١] والمرادي[٢] وابن الفخار[٣] وناظر الجيش. يرى أصحاب هذا القول أن المنفي بـ "لن" قد يكون نفيه مُؤبّدًا، وقد يكون غير مُؤبّد.

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «وينصب المضارع أيضًا بـ "لن" مستقبلًا بحدٍّ وبغير حدٍ، خلافًا لمن خصّها بالتأبيد»[٤].

وقال ناظر الجيش رَحِمَهُ اللَّهُ شارحًا كلام ابن مالك: «ثم المنفي بـ "لن" بعد كونه مستقبلًا، قد يكون مؤقت الزمان، وقد يكون غير مُؤقته. وإلى ذلك الإشارة بقوله: "بحدٍّ وبغير حدٍّ"، فقول القائل: لن أفعل. محتمل للأمرين وهما: التحديد والتأبيد»[٥].

الخامس: قول الرضي، واختاره السيوطي[٦].

يرى صاحبا هذا القول أنها دالة على التأكيد لا التأبيد.

قال الرضي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله[٧]: و"لن" معناها نفي المستقبل" هي تنفي المستقبل نفيًا مُؤكدًا، وليس للدوام والتأبيد، كما قال بعضهم»[٨].

---

(١) ارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤.
(٢) الجنى الداني ص٢٧٠.
(٣) شرح الجمل لابن الفخار ١٠٠/١.
(٤) التسهيل لابن مالك ص ٢٢٩.
(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش ٤١٣٨/٨.
(٦) همع الهوامع ٣٦٤/٢.
(٧) الضمير يعود على ابن الحاجب صاحب متن الكافية.
(٨) شرح الكافية للرضي ٣٦/٤.

السادس: قول ابن هشام، ووافقه الأشموني[١].

يرى صاحبا هذا القول أنها لا تدل على تأكيد ولا على تأبيد.

قال ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا تفيد "لن" توكيد النفي؛ خلافًا للزمخشري في كشافه[٢]، ولا تأبيده؛ خلافًا له في أنموذجه[٣]. وكلاهما دعوى بلا دليل»[٤].

## رأي الباحث:

بعد هذا العرض يظهر لي أن إثبات رؤية الله عَزَّوَجَلَّ في الآخرة سمعًا؛ كان له أثر في الدرس النحوي عند النحاة في "لن" الناصبة للفعل المضارع: وهذا الأثر قد تمثل في ثلاث صور:

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٠٧/٣.

(٢) قال في الكشاف: «فإن قلت: ما معنى "لن"؟ – من الآية: ١٤٣ الأعراف – قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه "لا"، وذلك أنَّ "لا" تنفي المستقبل، تقول: لا أفعلُ غدًا. فإذا أكّدت نفيها قلت: لن أفعل غدًا. والمعنى: أن فعله ينافي حالي، كقوله: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ – الآية ٧٣ الحج – فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ – الآية: ١٠٣ الأنعام – نفي للرؤية فيما يُستقبل. و﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ – الآية: ١٤٣ الأعراف – تأكيد وبيان؛ لان المنفي منافٍ لصفاته». الكشاف ١٤٥/٢-١٤٦.

(٣) لم أجد للزمخشري نصًا في كتابه: «الأنموذج» يدلّ على أنه قال بدلالتها على التأبيد، ولعله فُهم من مذهبه في الرؤية أنه يقول بالتأبيد، كما هو مذهب سائر المعتزلة فيها، وقد تقدَّم كلام القاضي عبد الجبار في بداية هذا الفصل؛ حيث ذهب إلى القول بتأبيدها للنفي.

(٤) المغني لابن هشام ٦١٨/١.

إحداها: اختلافهم في دلالتها على التأبيد؛ أرى أن هذا الاختلاف ناتج عن العقيدة؛ إذ من قال بعدم دلالتها على التأبيد؛ أراد بذلك الرد على المعتزلة في قولهم بنفي الرؤية في الدنيا والآخرة؛ استدلالًا منهم بأن "لن" تفيد تأبيد النفي.

وخير شاهد على هذا الكلام أن ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ وهو من أهل السُّنَّة قال بدلالتها على التأكيد والتأبيد ثم عقّب ذلك بقوله: «ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأن المراد أنك لن تراني في الدنيا»(١).

فهذا التعقيب – عندي – فيه إشارة للرد على من قال من أهل السُّنَّة أنها لا تفيد التأبيد.

فكأنَّ ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ يريد أن يقول لهم: إن القول بالتأبيد لا يقتضي ولا يستلزم القول بنفي الرؤية في الآخرة.

وفيه إشارة أيضًا للرد على المعتزلة القائلين بتلازم التأبيد ونفي الرؤية. فابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ يريد أن يرجع بالكلمة – لن – إلى المعنى الموضوعة له عند العرب دون التأثر بجانب العقيدة.

والثانية: التأكيد على إثبات رؤية الله عَزَّوَجَلَّ في الآخرة كما هو مقرر عند أهل السُّنَّة؛ ولذلك نصّ عليه ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ.

والثالثة: الرد على منكري الرؤية في الآخرة – والدنيا أيضًا – كالمعتزلة.

وعلى رأسهم الزمخشري – عفا الله عنه –؛ ولذلك ذكره ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ نصًا في كلامه المذكور آنفًا؛ لإبطال مذهبه في الرؤية.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٥.

## الفصل الخامس:

## ما لا يجوز على الله ﷻ

## وأثره في الأبواب النحوية

### التمهيد:

### ما لا يجوز على الله ﷻ

اتفق[١] أهل السُّنَّة والجماعة على أن قوله – تعالى –: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٢] أصل في وجوب تنزيه الله ﷻ عن كل ما لا يليق به – جلَّ شأنه.

ولذلك قالوا: «التوحيد إثبات ذات غير مُشبهة للذوات، ولا معطلة عن الصفات»[٣].

وقالوا أيضًا: «ليس كذاته ذات، ولا كاسمه اسم، ولا كفعله فعل، ولا كصفته صفة إلَّا من جهة موافقة اللفظ، وجلّت الذات القديمة أن يكون لها صفة حديثة، كما استحال أن يكون للذات المحدثة صفة قديمة. وهذا كله مذهب أهل الحق والسُّنَّة والجماعة رضي الله عنهم»[٤].

---

(١) ينظر: حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ص١١٨.

(٢) من الآية: ١١ سورة الشورى.

(٣) تفسير القرطبي ٨/١٦.

(٤) المرجع السابق ص ٨، ٩.

فكل ما وجب ثبوته لله ﷻ استحال ضده عليه – جلّ شأنه. ومن ذلك: العدم، وهو ضد الوجود، والحدوث وهو ضد القِدَم، والمماثلة للحوادث، وكونه في جهة من الجهات، أو يكون في زمن من الزمان بحيث يكون الزمان منطبقًا عليه – سبحانه –، واتصافه في الأفعال أو الأحكام بالأغراض، ولا تنافي ذلك مع حكمته – سبحانه –، وإلَّا لكان عبثًا، والعبث مستحيل عليه – تعالى –، والغلط، والذهول، والغفلة، والنسيان. وبالجملة كل سوء أو نقص الله ﷻ منزه عنه(١).

وفي هذا الفصل سأذكر أثر هذا النوع – وهو ما يستحيل في حقه ﷻ – في الأبواب النحوية عند النحاة.

وبعد استقرائي لهذا القسم من أقسام علم العقيدة وجدت أن له أثرًا في باب المفعول فيه، والتعجب، والبدل، والنداء؛ ولذلك كان هذا الفصل مشتملًا على أربعة مباحث:

**الأول: استحالة معنى الظرفية والتشبيه على الله ﷻ.**

**الثاني: إطلاق معنى أسلوب التعجب "ما أفعله" على الله ﷻ.**

**الثالث: تنزيه القرآن الكريم عن بدل الغلط والنسيان.**

**الرابع: استحالة التنبيه والبُعد في حق الله ﷻ.**

(١) يُراجع: حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ص١٦٣-١٦٥.

## المبحث الأول:

## استحالة معنى "الظرفية" والتشبيه على الله ﷻ

اتفق النحاة على أن حرف الجر "في" هو الموضوع لإفادة معنى الظرفية؛ فإذا قيل: الماءُ في الكوب. فالمعنى: أن الكوب قد صار ظرفًا ووعاءً للماء، ومعناه أيضًا: أن الكوب قد صار محيطًا ومشتملًا على الماء(١).

وهذا المعنى المذكور لها يتعارض مع ورودها في حق الله ﷻ في نحو قوله: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(٢)؛ لأنه ﷻ: «لا له مكان يحويه، ولا زمان هو فيه»(٣).

والمتأمّل في التراث النحوي؛ يجد أن بعض النحاة قد اهتم بتنزيه الله ﷻ عن هذا المعنى؛ ولذلك جاءت أقوالهم مطابقة لعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، ومصححة للقاعدة النحوية.

ومن ذلك قول ابن الدّهان رحمه الله: «المفعول فيه هو الذي يحسن معه "في" من طريق المعنى والكناية، فإذا قيل لك: متى قمت؟ قلت: اليوم. أي:

---

(١) يُراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٧١-٤٧٢، والجنى الداني ص٢٥٠.

(٢) من الآية: ١٠ سورة إبراهيم.

(٣) غاية المرام للآمدي ص١٧٩.

في اليوم. وتقول: اليوم قمت فيه. إذا كنيت عنه. وإنما سُمّي ظرفًا؛ لأنه وعاء للموجودات إلَّا الباري – سبحانه وتعالى»[1].

وقال أيضًا في موضع آخر: «وذلك أن الظروف أوعية للأشياء جميعها إلَّا الله – تعالى»[2].

وقال ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما "في" فمعناها الظرفية والوعاء، نحو قولك: "الماء في الكأس"، و"فلان في البيت"، إنما أراد أن البيت قد حواه، وكذلك الكأس. وكذلك: "زيد في أرضه" ... هذا هو الأصل فيها.

وقد يُتسّع فيها؛ فيقال: "في فلان عيب"، و"في يدي دار".

جعلت الرجل مكانًا للعيب يحتويه مجازًا أو تشبيهًا. ألا ترى أن الرجل ليس مكانًا للعيب في الحقيقة، ولا اليد مكانًا للدار.

وتقول: "أتيته في عنفوان شبابه، وفي أمره ونهيه"، فهو تشبيه وتمثيل، أي: هذه الأمور قد أحاطت به.

وكذلك: "نظر في الكتاب"، "وسعى في الحاجة"، جعل "الكتاب" مكانًا لنظره، و"الحاجة" مكانًا لسعيه، إذ كان مختصًا بها. ومن ذلك قولهم: "في هذا الأمر شك"، جُعل "الأمر" كالمكان؛ لاشتماله على الشك.

ومنه قوله – تعالى–: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[3] راجع إلى ما ذكرنا، أي: شك مختص به، وإنما أُخرج على طريق البلاغة هذا المخرج؛ فكأنه قيل: "أفي صفاته شك؟" ثم أُلغيت "الصفات"؛ للإيجاز.

---

(١) الغرّة لابن الدهان ٢٨١/١.

(٢) المرجع السابق ص٤١.

(٣) من الآية: ١٠ سورة إبراهيم.

وإنما قلنا هذا؛ لأنه لا يجوز عليه – سبحانه – تشبيه لا حقيقة، ولا بلاغة، ولهذا كان على تقدير: أفي صفاته الدالة عليه شك»[1].

**رأي الباحـــث**:

بعد هذا العرض يتضح أنَّ عقيدة تنزيه الله ﷻ عما لا يليق به كان لها أثر عند ابن الدهان وابن يعيش – فيما أعلم – في الدرس النحوي، في باب المفعول فيه عند الأول، وفي باب حروف الجر عند الثـــاني، وهـــذا الأثر قد تمثل في التنصيص على نفي الظرفية والتشبيه علـــى الله ﷻ؛ إذ كلاهما من صفات المخلوقين، والله ﷻ منزّه عن صفات الحوادث.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٧١-٤٧٢ بتصرّف.

## المبحث الثاني:

## إطلاق معنى أسلوب التعجب

### • "ما أفعله" على الله ﷻ

اختلف النحاة في أسلوب التعجب "ما أفعله" على أقوال(١):

منها: قول الخليل(٢) وسيبويه(٣) وجمهور البصريين(٤).

ذهب أصحاب هذ القول إلى أن "ما" نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة، وتقديرها: شيء. و"أفعل" فعل ماضٍ غير متصرِّف، وفيه ضمير راجع إلى "ما"، و"زيدًا" مفعول به، والجملة في موضع رفع خبرًا عن "ما"، والتقدير في نحو: ما أحسن زيدًا: شيء أحسن زيدًا، أي: شيء جعله حسنًا(٥).

ومنها: قول الفرّاء(٦) وجمهور الكوفيين(٧)، ووافقهم الخوارزمي(٨).

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٥-٢٠٦٦.
(٢) يُنظر: المقاصد الشافية ٤/٤٣٦-٤٣٧.
(٣) الكتاب ١/٧٢-٧٣.
(٤) يُنظر: الجنى الداني ص٣٣٧.
(٥) يُراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٢١.
(٦) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٤/٢٣٤.
(٧) يُراجع: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٥-٢٠٦٦.
(٨) التخمير للخوارزمي ٣/٣٢٥-٣٢٦.

ذهب أصحاب هذا القول إلى أن "ما" اسم استفهام، وتقديرها: أيُّ شيءٍ. و"أفعل" اسم وليس فعلًا، والفتحة فيه فتحة إعراب عند بعضهم، وفتحة بناء عند البعض الآخر، وهو خبر عن "ما"(١).

وردّ الكوفيون قول البصريين بأنه يلزم على القول به محظور عقدي؛ إذ يصير التقدير في نحو: ما أعظم الله. شيء جعل الله عظيمًا، وهذا لا يجوز؛ «لأن الله – تعالى – عظيم لا بجعل جاعل»(٢).

وبالغ الخوارزمي في ردّ قول البصريين فقال: «والذي يقتلع الشغب(٣) من أصله أنك تقول: ما أقدر الله، وما أعلمه. ولو قلت في تفسيره: شيء جعل الله قادرًا، وشيء جعله عالمًا. خرجت إلى أشنع ما يكون من الكفر»(٤).

وأجاب البصريون(٥) عن هذا المحظور بأجوبة.

منها: قول المبرد رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قال قائل: أرأيت قولك: ما أحسن زيدًا. أليس في التقدير والإعمال – لا في التعجب – بمنزلة قولك: شيء حسَّن زيدًا. فكيف تقول هذا في قولك: ما أعظم الله يا فتى، وما أكبر الله؟!

(١) يُراجع: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٥-٢٠٦٦.
(٢) المقاصد الشافية ٤/٤٣٦.
(٣) الشَغْبُ: تهييج الشر والفتنة والخصام. يُراجع: لسان العرب: ٥/١٣٧ (ش غ ب).
(٤) التخمير للخوارزمي ٣/٣٢٦.
(٥) يُراجع: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ١/١٢٠-١٣٦ مسألة «١٥».

قيل له: التقدير على ما وصفت لك. والمعنى: شيء عظّم الله يا فتى، وذلك الشيء الناس الذي يصفونه بالعظمة، كقولك: كبّرت كبيرًا، وعظّمتُ عظيمًا.

فإن قال[1] قائل: فينتصب هذا من حيث انتصب "زيد".

قيل له: لا شيء من الأفعال ينتصب على معنى الآخر بأكثر من الفاعل والمفعول به.

ألا ترى أنك تقول: شتمتُ زيدًا، وأكرمتُ عمرًا.

فالفعل الناصب جنس واحد، والمعنى مختلف، وليس شيء يُخبر به عن الله ﷻ إلَّا على خلاف ما تُخبر به عن غيره في المعنى، وجنس الفعل واحدٌ في الإعمال.

فمن ذلك ما أذكره لك؛ ليدلّ على سائره إنْ شاء الله.

وهو نحو قولك: رحم الله الناس، ورحم زيد عمرًا. فالرحمة من زيدٍ رقة وتحنن، والله ﷻ يجل عنها.

وكذلك: عَلِمَ الله. وهو العالم بنفسه. وتقول: علم زيدٌ علمًا. وإنما ذلك علم جُعل فيه، وأدب اكتسبه. وكذلك جميع ما تُخبر به.

وإذا كان "زيد" مفعولًا قلت: لقيتُ زيدًا. ورأيت عمرًا. وتقول: ذكرتُ الله. فإنما تعني أن ذكرك كان لهذا الاسم، وكذلك: دعوتُ الله.

---

(١) هذا اعتراض آخر، وحاصلة: أن جعل الضمير في "ما أفعله" مفعولًا به، يؤدي إلى محظور آخر، وهو أن يكون الله ﷻ مفعولًا به في نحو: ما أعظم الله.

فمخارج الأفعال واحدة في الأعمال، والمعاني تختلف، فعلى هذا يجري التقدير فيما ذكرتُ لك»(١).

ومنها قول السيرافي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أنكر بعض الناس على الخليل قوله أنَّ: "ما أحسن زيدًا" بمنزلة: "شيء أحسن عبد الله" فقال: يلزمه في هذا أن يكون قولنا: "ما أعظم الله" بمنزلة: شيء أعظم الله.

وليس هذا الاعتراض بشيء؛ لأنه يتوجه الجواب عنه من ثلاث أوجه: منها: أن يُقال: قولنا: "ما أعظم الله" بمنزلة: شيء أعظم الله. وذلك الشيء يعني به من يُعَظِّمه من عباده؛ لأن عباده يُعظّمونه.

والوجه الثاني: أن يعني بذلك الشيء، ما دلّ خَلْقَهُ المعتبرين على أنه عظيم، من عجائب خلق السموات والأرض وما بينهما من الأفلاك والكواكب والجبال والبحار والحيوان والنبات.

والوجه الثالث: أن يُقال: شيء أعظم الله – تعالى – ويرجع بذلك الشيء إليه؛ فيكون بنفسه عظيمًا، لا بشيء جعله عظيمًا؛ فرقًا بينه وبين خلقه؛ لأن العظيم من خلقه قد عظَّمه غيرّه؛ فصار بما عظَّموه عظيمًا، وهو تبارك وتعالى عظيمٌ، لا بأحدٍ أصاره إلى العظمة.

وفيه وجه رابع: وهو أن الألفاظ الجارية منا على معانٍ، لا تجوز على الله – تعالى –، فإذا رأينا تلك الألفاظ مجراة عليه. حملناها على ما يجوز في صفاته ويليق به.

---

(١) المقتضب ٤/١٧٦-١٧٧.

ألا ترى أن الامتحان منا والاختبار إنما هو بمنزلة التجربة، وإنما يمتحن ويختبر منا من يريد أن يقف على ما يكون، وهو غير عالم به. والله –تعالى– يمتحن ويختبر ويبلو بمعنى الأمر لا بمعنى التجربة، وهو عالم بما يكون ...

فيكون قولنا في الله: "ما أعلمه، وما أعظمه" بمنزلة الإخبار منَّا بأنه عظيم، ولا يُقدّر فيه شيء أعظمه، وإن كان تقدره في غيره على ما ذكرنا من الجواب الرابع»(١).

ومنها قول الشريف الكوفي رَحِمَهُ اللَّهُ مُؤَكدًا ما قاله السيرافي: «فإن قال قائل: فنحن نقول: ما أعظم الله. ولا يجوز أن يقال: شيء عظَّم الله. قيل له: عن ذلك أجوبة. منها: أن يقال: إنَّ مخلوقاته ومصنوعاته دلّت على عظمته، فصارت كالمعظّمة له في أنفس المُكلفين؛ فيصحّ هذا التقدير. الثاني: أن يُقدّر شيء عظّم الله، ويُعني به ذاته؛ لأنه هو الذي عظّم نفسه. ومنها: أن الألفاظ المستعملة على معانٍ فينا. إذا أُجريت على الله – تعالى – جرتْ على ما يليق به؛ فيكون قولنا: ما أعظمه. بمنزلة الإخبار منا أنه عظيم. ولا يُقدّر شيء عظّمه»(٢).

## رأي الباحث:

بعد هذا العرض يتضح أن تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن أن تكون صفاته بجعل جاعل غيره؛ كان له أثر في الدرس النحوي في باب "التعجب"، وأن هذا الأثر تمثل في عدة صور:

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٦٩-٧٠.

(٢) البيان للشريف الكوفي ص٤٥٨-٤٥٩.

منها: اختلاف البصريين والكوفيين في معنى أسلوب التعجب: "ما أفعله".

ومنها: اختلاف معاني الأساليب والألفاظ في إطلاقها على الله ﷻ عن معناها إذا أطلقت على غيره.

ومنها: أن الأحكام النحوية والقواعد إذا أُجريت على كلام الله ﷻ أو أسمائه أو صفاته؛ يجبُ حملها على ما يليق به ﷻ واعتقاد التنزيه، وعدم مشابهة الحوادث.

## المبحث الثالث:

## تنزيه القرآن الكريم عن

## بدل الغلط والنسيان

المشهور عند النحاة أن البدل يأتي في الكلام على أربعة أقسام[١]:

منها: بدل الغلط والنسيان[٢]، وهو: «أنْ تريد أن تذكر شيئًا، فيسبق على لسانك غيره إما نسيانًا أو غلطًا»[٣].

مثل: «لقيتُ رجلًا حمارًا. أردت أن تقول: لقيتُ حمارًا. فعلطت أو نسيت: فقلت: رجلًا. ثم تذكرت فأبدلت منه الحمار»[٤].

والمتأمِّل في التراث النحوي[٥]، يجد أن عقيدة تنزيه الله ﷻ عن كل ما لا يليق به. كان لها أثر عند النحاة في هذا النوع من البدل؛ ولذا أجمعوا على عدم وقوعه في القرآن الكريم؛ لاستحالة الغلط أو النسيان على ربّ العِزَّة – تبارك وتعالى.

---

(١) يُنظر: شرح اللمع للباقولي ص٢٥٧-٢٥٨.

(٢) يُراجع: شرح ابن الناظم ص٣٩٥.

(٣) البيان للشريف الكوفي ص٢٩٣.

(٤) شرح ابن الناظم ص٣٩٥.

(٥) ينظرك المقتضب ٢٩٧/٤-٢٩٨، والأصول بن السراج ٤٨/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٧/٤، وشرح اللمعي ص١١٢، وشرح ملحة الإعراب للحريري ص٢٩٠، والبيان للشريف الكوفي ص٢٩٣، والغرة لابن الدهان ٨٤١/٢، كشف المشكل للحيدرة ص٤١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٢/٢، المنهاج للعلوي ٢٥٨/١.

ومن ذلك قول المبرد ﵀: «اعلم أن البدل في الكلام يكون على أربعة أضرب: فضرب من ذلك أن تُبدل بعض الشيء منه؛ لتُعلم ما قصدت له، وتُبينه للسامع ... والضرب الثالث أن يكون المعنى محيطًا بغير الأول الذي سبق له الذكر؛ لالتباسه بما بعده، فتُبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة ... فهذه ثلاثة أوجه تكون في القرآن وفي الشعر وفي كل كلام مستقيم.

ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن، ولا شعر، ولا كلام مستقيم. وإنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط. وذلك قولك: رأيت زيدًا داره.

وكلّمتُ زيدًا عمرًا، ومررت برجلٍ حمارٍ. أراد أن يقول: مررت بحمارٍ، فنسي ثم ذكر، فنحّى الرجل، وأوصل المرور إلى ما قصد إليه، أو غلط. ثم استدرك. فهذه أربعة أوجه في البدل»(١).

ومنه أيضًا قول ابن السراج ﵀: «بدل الغلط والنسيان: هو البدل الذي لا يقع في قرآن ولا شعر، وذلك نحو قولهم: مررت برجلٍ حمار. كأنه أراد أن يقول: مررت بحمار. فغلط، فقال: برجلٍ أو بشيء»(٢).

ومنه أيضًا قول الواسطي الضرير ﵀: «وبدل الغلط، كقولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ. إما أن يكون أردت: مررت بحمار فغلطت بالرجل. أو تكون نسيت؛ فأبدلت.

---

(١) المقتضب ٤/٢٩٥-٢٩٨ بتصرّف.

(٢) الأصول لابن السراج ٢/٤٨.

ومثل هذا البدل لا يكون في القرآن، ولا في شعر؛ لأن القرآن أنزله من لا يجوز عليه النسيان والغلط، والشاعر لا يعمل قصيدة حتى ينظر فيها»[1].

ومنه أيضًا قول ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ: «بدل الغلط والنسيان، ومثل ذلك لا يكون في القرآن، ولا في شعرٍ. أما القرآن؛ فهو منزّه عن الغلط»[2].

**رأي الباحث**:

بعد هذا العرض يتضح أن تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن الغلط أو النسيان أو كليهما كان له أثر في الدرس النحوي عند النحاة في باب البدل، وأن هذا الأثر تمثل في تنزيه القرآن الكريم عن مثل هذا النوع من البدل؛ لاستحالة الغلط والنسيان على الله عَزَّوَجَلَّ.

(١) شرح اللمع للواسطي الضرير ص١١٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٢/٢.

## المبحـــث الرابـــع:

## استحالـة التنبيـه والبُعـد في حق الله ﷻ

اتفق النحاة[١] على أن: «أصل النداء تنبيه المدعو؛ ليقبل عليك»[٢].

وأحرفه عندهم خمسة[٣]: يا، وأيَّا، وهيَّا – «وهذه الثلاثة ينادى بها البعيد، والنائم، والساهي»[٤] – والهمزة وأي[٥].

وهذه الأشياء المتفق عليها عندهم من التنبيه والبعد والنوم والسهو: تتعارض مع وروده في أسماء الله –تعالى– وصفاته في نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾[٦]، ونحو قول القائل: يا الله، يا رحمن، يا مالك المالك، وقوله ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[٧].

---

(١) يُنظر: الكتاب ٢٢٤/٤، والمقتضب ٢٣٣/٤-٢٣٥، واللباب للعكبـــري ص٢٢٢، والجنى الداني ص٣٥٤.

(٢) الأصول لابن السراج ٣٢٩/١.

(٣) يُراجع: المقتضب ٢٣٣/٤-٢٣٥.

(٤) توجيه اللمع لابن الخبّاز ص٣٢١.

(٥) يُراجع: شرح ابن الناظم ص٤٠١.

(٦) الآية: ٨ سورة آل عمران.

(٧) الآية: ١٨٦ سورة البقرة.

والمتأمّل في التراث النحوي، يجد أن بعض[١] النحاة قد فطن لهذا الأمر؛ ولذلك جاءت أقوالهم منزهةً الله ﷻ عن هذه المعاني المذكورة، ومصححة للمتفق عليه عندهم.

ومن ذلك قول الزمخشري[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقول الداعي: يا ربّ، ويا الله.

استقصار منه لنفسه، وهضم لها، واستبعاد عن مظانّ القبول والاستماع، وإظهار للرغبة في الاستجابة بالحؤار[٣]»[٤].

ومنه أيضًا قول ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ موضحًا كلام الزمخشري ومقررًا له: «أما قولهم: يا الله، أو "يا ملك الملك"، أو "يا ربّ اغفر لي"، فإن هذا لا يجوز أن يُقال إنه تنبيه للمدعو كما تقدّم، ولكنه أُخرج مُخرج التنبيه. ومعناه: الدعاء لله ﷻ؛ ليُقبل عليك بالخير الذي تطلبه منه.

والذي حسَّن إخراجه مخرج التنبيه البيانُ عن حاجة الداعي إلى إقبال المدعو عليه بما يطلبه، فقد وقف في ذلك موقف مَن كأنه مغفول عنه، وإنْ لم يكن المدعو غافلًا.

---

(١) ينظر: المفصل ص٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٥، والإيضاح لابن الحاجب ص٥٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩/٢، والمحصول لابن إياز ٦٦٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٠١/٤.

(٢) ذكرت هنا نص الزمخشري – وهو من المعتزلة–؛ لأنه موافق لعقيدة أهل السُّنَّة في هذه المسألة.

(٣) "جأر يجأْر جارًا وجؤارًا: رفع صوته مع تضرع واستغاثة" لسان العرب ٧/٢ (ج أ ر).

(٤) المفصل ص٢٦٥.

ألا ترى أنك تقول: "يا زيدُ اقضِ حاجتي" مع العلم أنه مقبل عليك؟! وذلك لإظهار الرغبة والحاجة، وأنه قد صارت منزلته منزلة من غُفِل عنه"[١].

ومنه أيضًا قول ابن الحاجب ﷺ: «وأورد[٢] قولهم[٣]: "يا الله" خاصّة؛ اعتراضًا على قولهم[٤]: إنه "يا" للبعيد. وأجاب عنه بأن البعد بالنسبة إلى "الله" –تعالى– إنما هو بالنسبة إلى البعد من إحسانه واستجابة دعائه، وإذا استقصر الإنسان نفسه في ذلك؛ فهو بعيد بهذه النسبة، فصلح استعمال حرفُ البُعد لذلك»[٥].

ومنه أيضًا قول ابن عصفور ﷺ: «وقد يجوز أن تستعمل للقريب؛ تأكيدًا، وذلك قولهم: "يا الله"؛ لأنَّ تبارك وتعالى ليس ببعيدٍ»[٦].

ومنه أيضًا قول ابن إياز ﷺ: «فـ "يا" عامّة التصرّف؛ ولذلك تقول النحاة: هي أمّ الباب. ولها خمسة أوجه من التصرّف: أوّلها: نداء القريب والبعيد بها. وقول العبد: "يا الله" يحتمل ذينك الأمرين، أما البعيد؛ فلاستقصاره لنفسه. وأما القريب؛ فلقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[٧]»[٨].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٥.
(٢) ضمير الفاعل هنا يقصد به الزمخشري.
(٣) الضمير هنا يُراد به الناس.
(٤) الضمير هنا يُراد به النحاة.
(٥) الإيضاح لابن الحاجب ص٥٥٢.
(٦) شرح الجمل لابن العصفور ٤٩/٢.
(٧) من الآية: ٤ سورة الحديد.
(٨) المحصول لابن إياز ٦٦٣/٢-٦٦٤.

**رأي الباحث**:

بعد هذا العرض يتضح لنا أن عقيدة تنزيه الله ﷻ عن صفات الحوادث من التنبيه والسهو والنوم والبُعد الحسي، كل ذلك كان له أثر عند النحاة في الدرس النحوي في باب "النداء"، وأن هذا الأثر قد تمثل في صورتين:

إحداهما: تنزيه الله ﷻ عن التنبيه والسهو والنوم والبُعد الحسي نصًّا.

والثانية: تصحيح القاعدة النحوية المتفق عليها عندهم؛ وذلك إذا استُعملت فيما عدا أسماء الله –تعالى– وصفاته.

## الخاتمـــة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعـــين، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

**وبعدُ:**

فقد تمّ هذا البحث – بفضل الله وتوفيقه وعونه – وظهر لـــي عـــدة نتائج، فأردت تدوينها؛ إتمامًا للفائدة، منها:

**أولًا:** تأثُّر النحاة – رحمهم الله – بعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة فـــي الدرس النحوي يُؤكد أن العلوم العربية والشرعية بينها رحم متصـــلة، لا يمكن قطعها ولا إغفالها.

**ثانيًا:** التأكيد على أهمية الربط بين النحو والعقيدة؛ حتـــى لا يـــتهم النحاة – زورًا وبهتانًا – بمخالفة القرآن الكريم أو مخالفة عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة.

**ثالثًا:** التأكيد على أن القرآن الكريم أصل التقعيد النحوي.

**رابعًا:** التأكيد على أن النحاة من أشد الناس احترامًا للقرآن الكـــريم، ولعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة؛ لأنهم: «الذين قاموا بفرض الذَّبّ[1] عن ألفاظ الكتاب، وعبارات الشريعة، وكلام نبينا محمد ﷺ»[2].

---

(١) الذَّبُّ: هو الدفع والمنع والطرد. يُراجع: لسان العرب ٤٨٣/٣ (ذ ب ب).

(٢) المقاصد الشافية ٤٥٧/٣.

**خامسًا:** التأكيد على مدى عمق وثقافة النحاة الواسعة في العلوم الشرعية؛ ولذلك ربطوا في درسهم النحوي بين العلوم الشرعية وعلم النحو.

وبعدُ:

فهذا عمل بشري قمتُ به في بداية طريقي العلمي بعد حصولي على الدكتوراة؛ فإذا كنتُ أصبت؛ فلله الحمد والفضل والمنَّة، ولكل من تعلمت على يديه الشكر.

وإن كان الأمر غير ذلك؛ فأسأل الله ﷻ العفو والمغفرة، وأسأله التوفيق والسداد، إنه نعم المولى ونعم النصير.

**الباحث:**

**لملوم محمد**

**لملوم**

## فهـــرس المراجـــع


١- القرآن الكريم.

٢- الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري – تح/ أحمد بن سعد بن ناصر – مكتبة صنعاء الأثريـــة – ط ســـنة ١٤٢٧ه/ ٢٠٠٧مز

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي – تحقيـــق ودراسة د/ رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القـــاهرة – ط الأولى – سنة ١٤١٨ه/ ١٩٩٨م.

٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري – دراسة وتح/ محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.

٥- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن الســـراج – تـــح د/ عبد الحسيني الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيـــروت – لبنـــان – ط الرابعة – سنة ١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م.

٦- الأعلام: قاموس تراجم لأشـــهر الرجـــال والنســـاء مـــن العـــرب والمستعربين والمستشرقين. لخير الـــدين الزركلـــي – دار العلـــم للملايين – بيروت – لبنان – ط الرابعة.

٧- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد ابن الشجري – تح د/ محمود محمد الطناجي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الثانيـــة – سنة ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري – تح/ محمد محي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة – ط سنة ٢٠٠٩م.

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبد الله بن هشام – تح الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة – سنة ٢٠٠٩م.

١٠- الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو ابن الحاجب – تح/ محمد عثمان – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ٢٠١١م.

١١- الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي – تح د/ كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٢٩ه/ ٢٠٠٨م.

١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي – تح د/ علي محمد عمر – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م.

١٣- البيان في شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي – دارسة وتح د/ علاء الدين حمّوية – دار عمار – عمّان – الأردن – ط الأولى – سنة ١٤٢٣ه/ ٢٠٠٢م.

١٤- التخمير أو شرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي – تح د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان – ط الأولى – سنة ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.

١٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي – تح د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – سوريا – ط الأولى – سنة ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.

١٦- تفسير ابن عطية أو المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق ابن عطية – تح/ هاني الحاج – دار التوفيقية – القاهرة.

١٧- تفسير ابن كثير أو تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير الدمشقي – تقديم/ عبد القادر الأرنؤوط – دار السلام – القاهرة – ط الثانية – سنة ١٤١٨ه/ ١٩٩٨م.

١٨- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي – تح ودراسة/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الثانية – سنة ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

١٩- تفسير القرطبي أو الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي – تح/ عماد زكي البارودي، وخيري سعيد – المكتبة التوفيقية – القاهرة.

٢٠- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ط الثالثة – بدون تاريخ.

٢١- توجيه اللمع لابن الخباز – دراسة وتح د/ فايز زكي محمد دياب – دار السلام – القاهرة – ط الثانية – سنة ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

٢٢- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي – تح د/ فخر الدين قباوة – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤١٣ه/ ١٩٩٢م.

٢٣- حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد أو تحفة المريد على جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم البيجوري – تح أ.د/ علي جمعة – دار السلام – القاهرة – ط الخامسة – سنة ١٤٣١ه/ ٢٠١٠م.

٢٤- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنّي – تح/ محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ط الخامسة – سنة ٢٠١٠م.

٢٥- رصف المباني في حروف المعاني لأبي جعفر أحمد بن عبد النور المالقي – تح أ.د/ أحمد محمد الخرّاط – دار القلم – دمشق – سوريا – ط الرابعة – سنة ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م.

٢٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل محمود الألوسي – تح/ محمد أحمد الأمد، وعمر عبد السلام السلامي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م.

٢٧- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي – تح د/ بشار عواد، ود/ محي الدين هلال – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م.

٢٨- شذا العرف في فن الصرف للشيخ/ أحمد بن محمد الحملاوي – تح/ طه عبد الرؤوف سعد وسعد حسن محمد علي – مكتبة الصفا – القاهرة – ط الأولى – ١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م.

٢٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك – تح/ محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤٢٠ه/ ٢٠٠٠م.

٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبد الله بن عقيل – تح ش/ محمد محي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة – سنة ٢٠٠٤م.

٣١- شرح أسماء الله الحسنى لأبي القاسم القشيري – تح/ طه عبد الرؤوف سعد، وسعد حسن محمد علي – تقديم/ أ.د. علي جمعة – دار الحرم للتراث – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م.

٣٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان لمحمد بن علي – تح/ طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية – القاهرة – بلا تاريخ.

٣٣- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي – تعليق/ أحمد بن الحسين بن هاشم/ تح د/ عبد الكريم عثمان – مكتبة وهبة – القاهرة – ط الثانية – سنة ١٤٣١ه/ ٢٠١٠م.

٣٤- شرح التسهيل أو تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن ناظر الجيش – دارة وتح د/ علي محمد فاخر

وآخرين – دار السلام – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

٣٥- شرح التسهيل لابن مالك – تح/ محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الثانية – سنة ٢٠٠٩م.

٣٦- شرح الجمل لابن الفخار – تح د/ روعة محمد ناجي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٣٤ه/ ٢٠١٣م.

٣٧- شرح الجمل لابن عصفور – تح د/ أنس بديوي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٣م.

٣٨- شرح الحدود النحوية لجمال الدين الفاكهي – تح د/ محمد الطيب الإبراهيم – دار النفائس – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤١٧ه/ ١٩٩٦م.

٣٩- شرح اللمع في النحو لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي – دراسة وتح د/ محمد خليل مراد الحربي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

٤٠- شرح اللمع في النحو للقاسم بن محمد الواسطي الضرير – تح د/رجب عثمان – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٢٠ه/ ٢٠٠٠م.

٤١- شرح المفصل لابن يعيش الحلبي – تح د/ إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الثانية – سنة ٢٠١١م.

٤٢- شرح صحيح البخاري لأبي الحسن علي بن خلف ابن بطال المالكي – تح/ ياسر بن إبراهيم – مكتبة الرشد – المملكة العربية السعودية – ط الرابعة – سنة ١٤٣٧ه/ ٢٠١٦م.

٤٣- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي – تح د/ إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الثانية – سنة ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

٤٤- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي – تح د/ رمضان عبد التواب وآخرين – دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة – ط ٢ – سنة ١٤٢٩ه/ ٢٠٠٨م.

٤٥- شرح ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي الحريري – تح د/ أحمد محمد قاسم – دار الكلم الطيب – دمشق – سوريا – ط الأولى – سنة ١٤٢٥ه/ ٢٠٠٥م.

٤٦- الصحاح أو تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري – تح/ شهاب الدين أبو عمرو – دار الفكر – بيروت – لبنان – سنة ١٤٣١ه/ ٢٠١٠م.

٤٧- صحيح البخاري أو الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ – وسننه وأيامه للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري – تح/ أبي عبد الله عبد السلام بن محمد – مكتبة الرشد – المملكة العربية السعودية – ط الخامسة – سنة ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م.

٤٨- طبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة – تح د/ عبد الله أنيس عالم الكتب – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٠٧ه/ ١٩٨٧م.

٤٩- عقيدتنا – الجزء الأول – للأستاذ الدكتور/ محمد ربيع محمد جوهري – ط السادسة – سنة ١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م.

٥٠- العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق – تح د/ مها مازن المبارك – دار الفكر – دمشق – سوريا – ط الثانية – سنة ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م.

٥١- الغرَّة في شرح اللمع لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدّهان – دراسة وتح د/ فريد بن عبد العزيز الزامل السليم – دار التدمرية – المملكة العربية السعودية – ط الأولى – سنة ١٤٣٢ه/ ٢٠١١م.

٥٢- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي الشوكاني – تح/ هاني الحاج – المكتبة التوفيقية – القاهرة.

٥٣- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه – تح ش/ عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – طا الثالثة – سنة ١٤٢٧ه/ ٢٠٠٦م.

٥٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمر الزمخشري – ومعه كتاب الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال لأحمد بن المنير الإسكندري – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤١٧ه/ ١٩٩٧م.

٥٥- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني – دراسة وتح د/ هادي عطية مطر الهلالي – دار عمار – عمان – الأردن – ط الأولى – سنة ١٤٢٣ه/ ٢٠٠٢م.

٥٦- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري – تح/ محمد عثمان – مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م.

٥٧- اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر ابن عادل الدمشقي – تح/ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الثانية – سنة ٢٠١١م.

٥٨- لسان العرب لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور – دار الحديث – القاهرة – سنة ١٤٣٤ه/ ٢٠١٣م.

٥٩- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي – تح د/ شريف عبد الكريم النجار – دار عمار – عمّان – الأردن – ط الأولى – سنة ١٤٣١ه/ ٢٠١٠م.

٦٠- مختصر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي للدكتور/ سحر سامي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ط سنة ٢٠٠٧م.

٦١- معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش – تح د/ عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٣م.

٦٢- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء – تح/ أحمد يوسف نجاتي – ومحمد علي النجار – دار السرور – بيروت – لبنان – بدون تاريخ.

٦٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري المصري – ومعه حاشية الدسوقي – دار السلام – القاهرة – ط الثانية – سنة ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م.

٦٤- المفصل في علم العربية لمحمود بن عمر الزمخشري – تح/ محمد النعساني – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ط سنة ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م.

٦٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي – تح د/ عبد الرحمن بن سليمان وآخرين – مطبوعات جامعة أم القُرى – المملكة العربية السعودية – ط الأولى – سنة ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

٦٦- مقالات الإسلاميين واختلاف المُصلين للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري – تح ش/ محمد محي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة – ط سنة ٢٠١٧م.

٦٧- المقتصد لعبد القاهر الجرجاني – تح/ الشربيني شريدة – دار الحديث – القاهرة – ط سنة ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م.

٦٨- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد – تح الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ط الثالثة – سنة ١٤٣١ه/ ٢٠١٠م.

٦٩- الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني – تح أ.د/ علي عبد الباسط مزيد – مكتبة الإيمان – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤.

٧٠- المنهاج في شرح جمل الزججي ليحي بن حمزة العلوي – دراسة تح د/ هادي عبد الله ناجي – مكتبة الرشد – المملكة العربية السعودية – ط الأولى – سنة ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م.

٧١- موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي إشراف وتقديم أ.د/ محمود حمدي زقزوق – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – وزارة الأوقاف المصرية – القاهرة. ط سنة ١٤٣٦ه/ ٢٠١٥م.

٧٢- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة – إشراف د/ مانع حمّاد الجهني – ط دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي – الرياض – المملكة العربية السعودية – ط الخامسة – سنة ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٣م.

٧٣- الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي – إشراف أ.د/ الشاهد البوشيخي – دار السلام – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م.

٧٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي – تح د/ عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – القاهرة.

# فهـــرس الموضـــوعات

| الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع |
|---|

**المقدمة** ..........................................................

**التمهيد** ..........................................................

المبحث الأول: التعريف بأهل السُّنَّة والجماعة ......................

المبحث الثاني: أشهر أعلام أهل السُّنَّة والجماعة في علمي العقيدة والنحو ...

المبحث الثالث: التعريف بعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة ................

المبحث الرابع: التعريف بالمعتزلة..................................

**الفصل الأول: صفة العلم وأثرها في الأبواب النحوية** ....................

التمهيد: صفة العلم ..........................................

المبحث الأول: وصف الله عَزَّوَجَلَّ بالعلم لا بالعقل.......................

المبحث الثاني: استحالة التعجب على الله عَزَّوَجَلَّ .......................

المبحث الثالث: استحالة الرجاء والشك على الله عَزَّوَجَلَّ ..................

المبحث الرابع: استحالة معنيي «أم» في حق الله عَزَّوَجَلَّ ...............

المبحث الخامس: استحالة الشك على الله عَزَّوَجَلَّ .......................

**الموضـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوع**

المبحث السادس: استحالة الغلط أو النسيان أو كليهما على الله ﷻ .....

**الفصل الثاني: وحدانية الله ﷻ وأثرها في الأبواب النحوية.....**

التمهيد: وحدانية الله ﷻ.....

المبحث الأول: استحالة الغرض الأصلي لنعت المعرفة في حق الله ﷻ ..

المبحث الثاني: تنزيه الله ﷻ عن الولد .....

المبحث الثالث: استحالة الجزئية على الله ﷻ.....

**الفصل الثالث: صفة القدرة وأثرها في الأبواب النحوية.....**

التمهيد: قدرة الله ﷻ.....

المبحث: استحالة المفاضلة بين مقدورات الله ﷻ.....

**الفصل الرابع: رؤية الله ﷻ وأثرها في الأبواب النحوية .....**

التمهيد: رؤية الله ﷻ في الدنيا والآخرة.....

المبحث: دلالة "لن" على النفي المؤكد المؤبد.....

**الفصل الخامس: ما لا يجوز على الله ﷻ وأثره في الأبواب النحوية .....**

التمهيد: ما لا يجوز على الله ﷻ.....

## الموضـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوع

المبحث الأول: استحالة معنى الظرفية والتشبيه على الله ﷻ.....

المبحث الثاني: إطلاق معنى «أسلوب التعجب "ما أفعله"» على الله ﷻ...

المبحث الثالث: تنزيه القرآن الكريم عند بدل الغلط والنسيان .....

المبحث الرابع: استحالة التنبيه والبُعد في حق الله ﷻ.....

**الخاتمة** .....

**فهرس المراجع** .....

**فهرس الموضوعات**.....